مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

سلسلة ركائز
الديمقراطية

الدولة والديمقراطية

جميل هلال

الدولة والديمقراطية

ما يرد في هـذا الكتاب من آراء وأفكـار يعـبر عن وجهـة نظـر المؤلـف
ولا يعكـس أو يمثـل بالضرورة موقف
مواطــن – المؤســسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيــة

The State and Democracy
by: Jamil Hilal

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian Institute for the Study of Democracy
P.O.Box 1845, Ramallah, West Bank

This book is published with the support of the
Buntstift e.V. Foundation, Germany

© جميـع الحقـوق محفوظـة
مواطــن – المؤســسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيــة
ص. ب ١٨٤٥، رام الله

يصــدر هــذا الكتاب بدعـم من مؤسســة البونتيشـتيفت–ألمانيـا
الطبعـة الأولى – آذار ١٩٩٦

تصميم وتنفيـذ: أضـواء للتصـميم والمونتاج الفني، رام الله، هاتف:٠٥ ٢٩٣٨٠٥ ٠٥.

الدولة والديمقراطية

جميل هلال

المحتويات

- تمهيـــد ٧
- مقدمـــة ٩
- الفصل الأول: نشوء الدولة الحديثة ١١
- الفصل الثاني: تمدد الدولة الحديثة ١٩
- الفصل الثالث: الدولة: تنظيم وأدلجة السيطرة الفئوية أم تمثيل المصلحة العامة؟ ٢٥
- الفصل الرابع: نشوء الدولة الحديثة في "العالم الثالث" ٤٣
- الفصل الخامس: مكونات ومعيقات التحول الديمقراطي في الدولة الحديثة ٥٩
- الفصل السادس: ملاحظات أولية حول الدولة والديمقراطية في العالم العربي ٧٩
- الفصل السابع: نظرة سوسيولوجية حيال التحول الديمقراطي ٩٧
- خلاصـــة ١٠٧
- مراجـــع ١٠٩

تمهيد

درجت العادة خلال السنوات الأخيرة ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي على نقد تضخم دور الدولة في المجتمع، وذلك جزئيا كرد فعل لدور الدولة في الاتحاد السوفياتي وفي بلدان أخرى.

وقد شارك في هذا النقد كتاب ومفكرين من توجهات مختلفة بما في ذلك مفكرين يساريين سعوا لاستخلاص العبر من تجارب الماضي. وكان هذا النقد موجهاً الى دور الدولة في النشاط الاقتصادي والى دورها في تقييد أو اطلاق الحريات المدنية وحماية حقوق الانسان.

غير أن هذا النقد أخذ شكل ردة فكرية أهملت دور الدولة في تحقيق مصالح المجتمع غير الفردية، بما في ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية، وأهملت أيضاً دور العمل السياسي الشامل انحيازاً لصالح عمل مجموعات خاصة جزئية أو حركات عرقية أو اثنية وهو ما سمي بـ "سياسات الهوية" (Politics of Identity).

غير أن دور الدولة في الغرب يختلف عن دورها في الشرق، وبالتالي ينبغي تحديد الأهداف والأولويات بطرق مختلفة. فمن الملاحظ مثلاً أن هناك مزيج اقتصادي – سياسي في عدد من

الدول العربيـة غير معهـود في معظـم الدول الغربيـة. ويتمثـل هـذا المزيج في اطلاق اليد لاقتصـاد السوق وتقييد الحريات المدنية والسياسية في نفس الوقت الى درجة يجري فيها شل حركـة المجتمع السياسية.

بالتالي، من الواضـح أن التغيير في هـذه المجتمعات يبـدأ بالنضـال مـن أجل الحريات المدنية والسياسية حتـى يتوسـع نطـاق الحيز الـذي يمكـن العمل فيه في المجتمع سعيا نحو التغيير فـي مجـالات أخـرى حيويـة. ان قمع الحريات وشل المقدرة علـى التنظيم المجتمعي هـي الطريـق لمنـع التغيير في نواحي أخـرى في المجتمع.

يسـعى الكاتب في هذا البحث الـى رصـد مراحـل نشـوء وتطـور الدولـة الحديثة بأشكالها المختلفـة، ويسعى أيضاً الى اعطـاء تفسير أو تفسيرات لـترافق الديمقراطيـة مـع دول ذات أشـكال وصفـات محـددة، وغيـاب الديمقراطيـة عن دول لهـا أشـكال وصفات محددة أخرى. ويقـدم الكاتب في الختام نظرة سوسيولوجية عامة تتعلق بالتحول الديمقراطي ومقوماتـه ومكوناته الأساسية.

د. جورج جقمان
محـرر السلسـلة

مقدمـــة

الدولة بمفهومها الحديث ظاهرة مستجدة في التاريخ البشري. فنشوءها وانتشارها يعودان الى مرحلة بدء تنامي الرأسمالية وترسخها وعولمتها، وما تولد عن هذه العملية من تحولات وتغييرات وترتيبات. ورغم حداثتها باتت "الدولة" كوحدة قانونية-إقليمية ذات "سيادة"، تغطي في أواخر القرن العشرين مختلف أنحاء المعمورة بحيث لم يعد هناك اقليم أو مجموعة بشرية لم تشملها دولة ما. فعلى سبيل المثال لم يتجاوز عدد جامعة الأمم (التي تشكلت ما بين ١٩١٩ وحتى ١٩٣٩) ٥٤ دولة. لكن هذا العدد تضاعف ثلاث مرات في عقد الثمانينيات، وعاد وتزايد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا. ويحتاج الانتشار السريع لهذه الظاهرة، والمرتبط بتنامي الرأسمالية على نطاق عالمي، الى تأمل وتفسير.

والديمقراطية، بمفهومها الحديث هي أيضا ظاهرة جديدة على التاريخ الإنساني، وتعود بمكوناتها وأشكالها المؤسساتية والقانونية والفلسفية، الى ما بعد اندلاع الثورة الفرنسية وإعلان الاستقلال الأمريكي، أي مع بدايات تبلور المواطنة كمفهوم مبني على حقوق وواجبات مدنية وسياسية واجتماعية. وظهور الديمقراطية بمفاهيمها وأشكالها الحديثة يحتاج الى ما

يفسره. كما أن ترافق الديمقراطية مع أشكال معينة من الدولة الحديثة وغيابها عن اشكال أخرى يحتاج هو أيضا الى تفسير. وهذا الكراس هو مسعى في هذا الاتجاه.

فبدون التدقيق في شكل وبنية ووظائف الدولة، في واقعها التاريخي-الاجتماعي الملموس ومكوناتها الاقتصادية-السياسية، لن يكون بالإمكان تفسير حضور الديمقراطية، وشكل هذا الحضور، أو غيابها والبديل الحاضر وشكله. فالديمقراطية بأشكالها، كما التسلطية بأشكالها لا تعود الى السمات الفردية لهذا الفرد الحاكم أو ذاك، ولا الى هذه النخبة الحاكمة أو تلك، ولا الى هذه الثقافة أو تلك أو البيئة الجغرافية، رغم ما قد يقال على الصعيدين الأخيرين. إنها تعود الى جملة من العوامل التاريخية والسياسية-الاقتصادية، والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بالمجتمع أو الدولة المعنية. وعلى أرضية هذه المقولة نطرح هذا النقاش حول الدولة كمفهوم وشكل ووظائف وتاريخ، ساعين الى توضيح حضور أو غياب الديمقراطية، كحقوق وواجبات ومؤسسات ومفاهيم وشكل.

الفصـــل الأول

نشـــوء الدولـــة الحـــديثة

لكل مجتمع بشري، بغض النظر عن واقعه الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي، نظامه السياسي لكن ذلك لا يعني أن لكل مجتمع دولة بمعنى امتلاك جهاز سياسي منفصل ومتخصص مؤسساتيا ووظائفيا. فقد قامت مجتمعات عديدة من دون أن يقوم فيها دول حتى بالمعنى الأولي للدولة (نظام حكم). وكان العمل والصراع السياسيان واتخاذ القرارات ينظم ويجري عبر النظام القرابي، أو من خلال قواعد أو مراسيم دينية دون أن يترتب على ذلك تخصيص جهاز او كادر تنحصر مهمته في تنفيذ تلك القرارات أوإدارة الصراعات السياسية. لكن معظم المجتمعات التي لم تؤسس لنفسها نظام دولة كانت مجتمعات قبلية صغيرة الحجم بدون تقسيم عمل متطور أو معقد. وكان اقتصادها بسيطا وبدائيا. وتشارك في ذات السمات معظم المجتمعات القروية والرعوية رغم خضوعها الى هذا الحد أو ذاك لنظام دولة ورغم وجود أشكال من التراتب السلطوي فيها.

ولذا لا يظهر نظام الدولة، في شكله العام، إلا بعد ظهور درجة معينة من التمايز الوظيفي (الذي تبرز أهم تعبيراته في ظهور الطبقات

الاجتماعية) تسمح بإنتاج فائض اقتصادي كاف لإعالة جهاز سلطة مركزي يتولى بدوره 'تنظيم' عملية استملاك الفائض وعملية إعادة توزيعه، بل وحماية رأس المال الخاص باعتباره الوسيلة الأساسية (أو وسيلة أساسية) لاستملاك الفائض في المجتمعات الطبقية، إضافة الى وسائل الغزو والاحتلال والضم. لقد عرفت البشرية مجتمعات عديدة بدون نظام دولة (أي بدون جهاز سلطة أو حكومة)، وتميزت هذه المجتمعات بكونها بسيطة في مستوى تطور وسائل الإنتاج وذات حجم سكاني وجغرافي محدود: مجتمعات قبلية أو قروية بعيدة عن سيطرة سلطة مركزية. لكن غياب الدولة، بالمفهوم العام، لا يعني بالضرورة غياب النظام السياسي أو البنية السياسية التي تمكن من أخذ القرارات التي تهم مصير المجموع. وقد غلب على 'مجتمعات اللادولة' التنظيم القائم على أساس صلات القرابة (بغض النظر عن كونها حقيقية أو وهمية)، حيث حددت تلك قنوات وأشكال اتخاذ القرارات الحياتية ومسار علاقات الفرد الاجتماعية. لكن اشكالا نواتيه لنظام الدولة يمكن أن تقوم في مجتمعات ذات بنى محززة (segmentary structure) حيث يتاسس الولاء السياسي على أساس مجموعات قرابية أو أشكال مشابهة من علاقات "المزابنة" أو المحسوبية (client-patron relations). ويكون في هذه المجتمعات عادة سلطة سياسية مركزية، ومؤسسات سياسية منفصلة. وقد ساد نظام الدولة 'المحززة' أو "التقطيعية" في إفريقيا جنوب الصحراء حتى فترة دخول الاستعمار الأوروبي.

من المفيد ابراز أن النشاط السياسي بما في ذلك النشاط الذي يأخذ شكل الصراع على السلطة يقع في كل المجتمعات البشرية. وبهذا المعنى فإن

لكل مجتمع، مهما كان نمط إنتاجه وبنيته الاقتصادية-الاجتماعية، بنيته السياسية. فالتاريخ البشري عرف عددا من المجتمعات التي استمرت لفترات طويلة بدون جهاز حكم مستقل، لكنها كانت مجتمعات لها نظامها السياسي؛ وهي مجتمعات طورت مجموعة من القواعد والأعراف والشعائر، رغم بساطتها وافتقادها الى التدوين والترسيم، فقد شكلت نظاما أو نسقا (يتغير ويعدل وفق تطور الظروف والمستجدات بدون شك) حدد لأبناء المجتمع المعني وفئاته المختلفة سبل إتخاد القرارات التي تهمهم ومجالاتها ووسائل تطبيقها. كما بين شكل إدارة الصراعات السياسية في حال وقوعها.

يرى بعض المفكرين أن غياب الدولة عن المجتمعات البسيطة أو ما يسمى احيانا بالمجتمعات البدائية (وذلك إبرازا لمحدودية تمايزها الداخلي، وبساطة مستواها التكنولوجي، وغياب التعقيد عن أشكال تنظيمها الاجتماعي) وظهورها مع بدء تبلور الطبقات الاجتماعية، أنها (أي الدولة) ستغيب، ولنفس الأسباب، عن المجتمعات الشيوعية، أي المجتمعات المتطورة التي تلتغي فيها الطبقات الاجتماعية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. واستخلص كارل ماركس – في وقت شحت فيها المعلومات والدراسات الجادة عن المجتمعات البدائية – أن كل أشكال السيطرة السياسية، بما في ذلك سيطرة الرجل على المرأة، ستغيب عن المجتمع الشيوعي الذي ستسوده الحرية والمساواة والديمقراطية الحقة. وارتأى بأن التغيير في نمط الإنتاج (الناتج عن تطور قوى الإنتاج الحاصل نتيجة التقدم التكنولوجي) أدى الى بروز تفاوتات بين أفراد المجتمع، وتحديدا في الملكية، وبالتالي الى تأسيس

أشكال من السلطة تجد تعبيراتها في نظام دولة.

وعلى كل الأحوال فإن دور وطبيعة السلطة السياسية (وبالتالي أشكال السيطرة والهيمنة السياسية وأدواتها) في مجتمعات ما قبل الرأسمالية يختلفان في نواح أساسية وجوهرية عن دور وطبيعة السلطة السياسية في الدولة الحديثة سواء كانت هذه دولة 'متروبولية' (من دول مركز النظام الرأسمالي العالمي)، أو دولة رأسمالية شبه طرفية أو طرفية. وهو أمر سنتطرق له لاحقا بعد معالجة مقتضبة لمفهوم 'الدولة'.

بتعبير آخر ليس نظام الدولة هو التعبير الوحيد عن وجود سلطة سياسية، بل قد تأخذ هذه تعابير مختلفة قرابية أو دينية أو عبرعملية الإخضاع الناتج عن الغزو أو الضم بالقوة. والواقع أن غياب نظام الدولة، حتى بشكلها البدائي، عن مجتمعات عديدة ولفترات طويلة ألهم بعض دعاة الدولة "التعددية" طرح تحويل الدولة الى رابطة من روابط المجتمع دون أن يعني أن تكون الدولة هي الرابطة الأهم.

نجد في العلوم الاجتماعية، مدرستين رئيسيتين لتفسير ظهور الدولة بمفهومها العام:

١-تعيد االمدرسة الاولى ظهور الدولة الى تزايد التمايز الوظيفي مع تطور المجتمعات الإنسانية وتزايد تعقيدها. وحسب هذه النظرية فإن التمايز الوظيفي ينمي حاجة الى تأسيس سلطة أعلى في المجتمع تملك القدرة على تنظيم صراع المصالح بين الأفراد والمجموعات، وتتطور لاحقا لرعاية المساواة بين المواطنين وضمان حد أدنى من تكافؤ الفرص.

وتشير هذه المدرسة الى اتساع حجوم وتعقيدات المجتمعات الصناعية المتطورة وتنوع وتعدد المصالح داخلها (الطبقية، والإثنية والدينية أو الطائفية، والثقافية...). كما تشير هذه المدرسة الى ما تنتجه كهذه مجتمعات من حاجة لإدارة مشاريع ضخمة تختص في الإنتاج أو في تأمين المواصلات والاتصالات والتعليم والخدمات الصحية...الخ. كما تشير الى عملية التنافس والصراع التي تحكم العلاقات الدولية في العالم المعاصر، وما يتولد عن ذلك من توسيع لدور الدولة في التشريع والإدارة والضبط القانوني للنزاعات بين الأفراد والمجموعات.

وترى هذه المدرسة أنه يمكن للسلطة السياسية أن تكون غير ممركزة الى درجة ما، وأن لا تكون قمعية لكنها ترفض النظرية التي ترى أن هناك أرضية لمقولة التلاشي التدريجي للدولة مع ترسخ الاشتراكية والتحول نحو الشيوعية. وتشير الى أن عكس ذلك حدث في المجتمعات الاشتراكية الفعلية كما عرفها القرن العشرون حيث تعاظم دور الدولة لدرجة طمست الديمقراطية السياسية، مما شكل عاملا مهما في قيام معارضة جماهيرية خارج الأحزاب الحاكمة في تلك البلدان قادت الى الانهيارات التي شهدتها بلدان أوروبا الشرقية في أواخر عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات. ويرى البعض أن تلك التحولات ستدعم الصراع الجاري من اجل تكريس الديمقراطية (بابعادها السياسية والاجتماعية والفكرية) كقيمة إنسانية أساسية.

٢- في المقابل تركز المدرسة الثانية على أن الدولة تظهر وتتواصل كأداة هيمنة وسيطرة نتيجة انقسام المجتمع الى طبقات مسيطرة وطبقات خاضعة أو الى مجموعة حاكمة (عبر الغزو والاحتلال) ومجموعة

محكومة وما يعنيه هذا وذاك من توزيع قوي للسلطات والامتيازات. ويركز البعض على التنافس على الموارد، وما يجلبه تناقص الموارد الغذائية من تصعيد للصراعات بين المجتمعات. وقد قادت الحروب الى إخضاع مجموعات بشرية في إطار تجمعات أوسع، واحتواء مجموعات أخرى فضلت دفع الضرائب والجزية على الهرب أوالمشاركة في الحرب.

لكن نظريات نشوء الدولة تظل نظريات يدور حولها جدل واسع، وطابعها تخميني.

وتفترض نظرية النخبات حتمية وضرورة السيطرة في المجتمعات البشرية، وترفض فكرة تقليص السيطرة المركزية من خلال توسيع الديمقراطية. لقد أدخل البعض تعديلات على نظرية النخبات عبر الاعتراف بالطبقات الاجتماعية وتجمع المصالح الاقتصادية كأساس للسيطرة وعبر الاهتمام الشديد بالسيطرة البيروقراطية وبالأشكال المختلفة التي يطرح فيها حق السيطرة 'الشرعية' وتحولها الى سلطة معنوية. كما يعطي البعض درجة من الاستقلالية للمستوى السياسي عن الاجتماعي، وربما كان هذا اساس بعض محاولات التمييز بين "المجتمع السياسي" و"المجتمع المدني". ويرى البعض امكانية أن يجري تطور "مستقل" نسبيا للدولة نفسها، وإن بقي ينظر اليها بمعايير "الهيمنة" والسيطرة لشريحة من المجتمع على شريحة أو شرائح أخرى بخلاف الذين يصرون على اعتبار الدولة جسما مستقلا ومحايدا يتولى حل الخلافات بين المطالب المتنافسة، ويعبر عن "الإجماع" الحقيقي في المجتمع.

لقد ادخلت تطويرات (سنتطرق اليها لاحقا) على النظرية الماركسية للدولة كأداة لسيادة طبقة البرجوازية وقمع واستغلال الطبقات الأخرى، كما أدخلت تعديلات على نظرية النخبات تتيح الإقرار بأن نمو الديمقراطية يقلص ملامح وسمات قمع الدولة، سنأتي اليها لاحقا أيضا. لكن لم تدخل تغييرات مهمة على النظرية المحافظة المعاكسة (المدرسة الوظائفية الأمريكية) التي ترى الدولة كتعبير حقيقي عن "الإرادة العامة" و"الإجماع" الاجتماعي. اوهي رؤية تمكن أصحابها من تجاهل التفاوتات الحقيقية والواسعة في توزيع السلطة السياسية، والصراع السياسي والاجتماعي. كما تمكنها من تجاهل وجود سلطات قمعية. فأحد علماء الاجتماع الأمريكيين المعروفين (تالكوت بارسونز) يعرف الدولة بالسلطة التي تبرز عبر الاتفاق العام على الأهداف الجماعية للمجتمع ككل. وهو موقف قريب من موقف إميل ديركايم (عالم الاجتماع الفرنسي) بان الدولة هي "عضو خاص مسؤول عن تمثلات محددة اكتسبت شرعية من المجتمع".

لكن مثل هذه المفاهيم (الوظائفية أو السلوكية) تهمل بشكل متعمد، ربما، أحد العوامل الرئيسية في الحياة السياسية وهي الصراعات التي تجري حول شرعية النظام القائم للسلطة السياسية وحول استثناء شرائح أو طبقات من المجتمع – في كثير من الأحيان أغلبية – من المشاركة الفاعلة في تحديد الأهداف الجماعية سواء عبر تقييد الحقوق السياسية [حق التصويت مثلا] أو عبر القمع أو المناورات الأيديولوجية. كما تغيب حقيقة أن عوامل عدة تؤثر على بنية الدولة، منها: توزع الملكية، بنية الطبقات الاجتماعية، دور الأحزاب والقوى السياسية، وحجم ودور

المؤسسة، الأسطورة أو الأيديولوجية المستخدمة في تشريع السلطة. كما يؤثر الحجم (والتزايد) السكاني، سواء عبر التزايد الطبيعي أو عبر وسائل سياسية أو عسكرية، والموارد الطبيعية المتوفرة وعملية استملاك عائدات استثمارها، وتأثير وطبيعة الأيديولوجية "التنموية" التي تعتمدها الدولة. هذا بالإضافة الى موضع الدولة المعنية في شبكة العلاقات الإقليمية والدولية الاقتصادية والسياسية.

الفصل الثاني

تمـــدد الدولـــة الحديثة

أظهرت الدولة القومية (أو "الوطنية")، وبسبب من ارتباطها بتطور الرأسمالية، نجاحا واسعا في توسيع الثروة والنفوذ. وبرز هذا "النجاح" من خلال تمكن دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، خلال القرن التاسع عشر والجزء الأول من القرن العشرين، من فرض سيطرتهم على أغلبية مناطق العالم.

والواقع أن النظرة السلبية في الغرب تجاه الظاهرة "القومية" في العالم الثالث تعود لكون الأخيرة موجهة ضد الهيمنة الغربية. هذا رغم أن الظاهرة "القومية" في الدول الغربية موجودة بقوة وإن كانت تعبيراتها أقل تشنجا مما هي عليه في دول العالم الثالث لأسباب تاريخية، أحدها تأسيسها (كظاهرة قومية) منذ فترة طويلة وتطورها الاقتصادي، واعتمادها الديمقراطية الليبرالية، وعدم خضوعها للاستعمار.

كما ارتبط تنامي الأيديولوجيات القومية، بشكل عام وفي العالم الثالث بشكل خاص، باتساع دور الدولة في المجتمع، وتحديدا في "تدخلها" في الاقتصاد واعتمادها فلسفة "تنموية" ممركزة. وهو أمر لا يساهم في تنشئة

مجتمع ديمقراطي ليبرالي.

في الواقع لا نجد في الفكر السياسي الذي سبق عصر النهضة ونشوء الرأسمالية (سواء في الفكر الأوروبي أو الفكر العربي والإسلامي وغيرهما) أدبيات تعالج "الدولة" بمفهومها القانوني والمؤسساتي والأيديولوجي الحديث، أي بمعنى الأسس التي تقوم عليها والوظائف المنوطة بها. هناك أدبيات متنوعة – بما في ذلك في التراث العربي والإسلامي – تتحدث عن مفاهيم تمتّ الى النظام أو الحكومة أو السلطة، ولكن ليس عن الدولة بما هي تعبير أوسع واشمل من المفاهيم الذكورة. والسبب في ذلك بسيط وهو أن الدولة الحديثة هي نتاج للتحولات في المجتمعات الأوروبية الرأسمالية وتوسعها الاستعماري في القارات الأخرى. بتعبير آخر إن 'نظام الدولة' ليس إفرازا ذاتيا لمعظم المجتمعات المعاصرة، بقدر ما هو محصلة تطورات انطلقت، بحكم ظروف تاريخية ومجتمعية معينة، من النظام الاقتصادي-الاجتماعي-السياسي المتبلور في أوروبا الرأسمالية ليعمم لاحقا على بقية مناطق العالم. وهذا لا يعني أن التاريخ لم يشهد قبل الرأسمالية نظما سياسية لها بعض سمات الدولة الحديثة أو مؤسساتها (جيش، جباية للضرائب، الخ)، بل يعني أن تلك النظم لم تكن تشبه "خارجيا" ولا "داخليا" (من حيث الأسس والبنية والوظائف) نظم الدولة الحديثة. فهي سواء كانت إمبراطوريات أو ممالك أو سلطنات أو كيانات ذات نظم الأسر أو القبائل أو الأقليات الحاكمة.

إذن، ظهرت الدولة في أوروبا مع نشوء الرأسمالية ونمو البرجوازية

ومع اتضاح حاجة الرأسمال الى توسيع السوق والسيطرة عليه وتسليع العمل البشري. وقامت على فكرة القانون كأحكام عامة لاشخصانية. واتسمت من حيث الولاية القانونية بالوحدة الإقليمية الواضحة، كما اتسمت بالمركزة والتمايز الوظيفي القائم على البيروقراطية ونظام للخدمة العامة. لقد أعلنت الدولة، منذ البداية، كتجريد قانوني التمتع بالسلطة – أي حق الاستخدام الشرعي للعنف الداخلي– التي لا سلطة لغيرها فوق إقليم محدد أو بالعلاقة مع الدول أخرى.

وتقوم الدولة، كما سنرى لاحقا، بدور حيوي في تهيئة الشروط التي تمكن من قيام واستمرار أو إعادة إنتاج، نظام اقتصادي معين سواء قام هذا على الملكية الخاصة أو على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج أو، كما هو الحال في العديد من الدول بما في ذلك الدول الرأسمالية المركزية أو الطرفية، على نظام يجمع بين الملكية الخاصة وملكية الدولة لبعض المرافق والشركات. وفي بعض الدول، كما هو حال الدول النفطية، تسيطر الدولة ليس فقط على شروط الإنتاج، بل وكذلك على موارد مهمة تمكنها من الحصول على مداخيل من بيع هذه الموارد الطبيعية، الأمر الذي يعطي الدولة درجة من "الاستقلالية" عن المجتمع. بل قد تقوم الدولة بتأمين عدد من الخدمات المجانية للمواطنين قد تشمل التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي،...الخ، بدون الاعتماد على جباية الضرائب المباشرة منهم، وفي الواقع نجد في هذه الدولة أن أجهزة الدولة (من جيش، وشرطة، وبيروقراطية، ومرافق عامة...) توظف نسبة عالية من المواطنين، الأمر الذي يقود الى الاعتماد على العمل المهاجر في المجالات الإنتاجية، وفي مجال الخدمات التي تعتمد على

العمل غير الماهر و"الوسخ" وغير المرغوب من "المواطنين". وتسمى هذه الدول دولا ريعية تمييزا لها عن الدول التي تعتمد على اقتطاع جزء من الفائض الاقتصادي لمواطنيها (على شكل ضرائب) لتمويل نفقاتها العامة أو الجزء الأكبر من هذه النفقات. والواقع أن الدول الريعية لا تنحصر في الدول النفطية أو التي تعتمد على تصدير مواد خام، بل تشمل الدول التي تعتمد، اعتمادا كبيرا، على المساعدات الخارجية. ويلاحظ أن الحكومات التي تستقطع موارد كبيرة من مواطنيها تواجه ان عاجلا أم آجلا مسؤولية المحاسبة من قبل الخاضعين للضرائب، ومن هنا شعار "لا ضريبة بدون تمثيل". وتبين الدراسات ان بلدان الشرق الأوسط قليلة الضرائب مقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة لكنها ليس كذلك مقارنة مع دول العالم الثالث الاخرى، بل ان معظم بلدان الشرق الاوسط أكثر خضوعا للضرائب.

تمثل الرأسمالية أول نمط إنتاج ذي طبيعة عالمية. ومن أبرز الأنماط التي سبقت نمط الإنتاج الرأسمالي ما يعرف بالنمط "الخراجي" القائم على الجباية بأنواعها وهو النمط الذي ساد في الشرق الأوسط قبل تغلغل العلاقات الرأسمالية. لكن الأنماط السابقة لم تملك خصائص نمط الإنتاج الرأسمالي وقدرته على النمو والتمدد والتطوير السريع لوسائل الإنتاج والاتصال والمعلومات. فالرأسمالية، كنمط إنتاج، امتلكت القدرة على التغيير والهيمنة على باقي الأنماط الإنتاجية ليس في نطاق مجتمع نشوئها فحسب، بل وعلى صعيد سائر المجتمعات.

يستخلص بعض المفكرين مما تقدم أن نظام الدولة الحديث، في نموذجه الأوروبي، يتمفصل حول مهمة إنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية

الأكثر ملاءمة لاحتياجات مراكمة رأس المال. بتعبير اخر يرى هذا البعض أن الدولة الحديثة ظهرت لتضطلع بمهمة تنظيم عملية تحويل قوة العمل الى سلعة بطرق 'شرعية' أو بوسائل قهرية في بعض الاحيان. أي أن أصل الدولة الحديثة يرتبط بنشوء الرأسمالية والإنتاج للسوق بهدف الربح، وحاجة الرأسمالية الى "تسليع" العمل البشري وتحقيق فائض اقتصادي تقوم باستملاك معظمه الطبقات المالكة (الطبقة البرجوازية بشرائحها المختلفة).

تعدد وتنوع عوامل التغير السياسي في المجتمع، ويدخل في هذه العوامل: إنتاج أيديولوجيات مهيمنة وأيديولوجيات مضادة، والضغط الاقتصادي بأشكاله المختلفة من قبل الحكومات والشركات الكبرى والمؤسسات الدولية (عبر فرض العقوبات الاقتصادية على سبيل المثال...) وسياسة الاستثمار والبنوك والشركات المتعددة الجنسيات؛ وحركات الاحتجاج السياسية..الخ. بتعبير أخر ينبغي تحليل كل حالة من حالات التغيير السياسي ومقاومة التغيير من خلال تحديد التأثيرات على المجتمع والدولة. كما ينبغي وضع المتغيرات السياسية المحلية في دولة ما أو مجموعة من الدول في إطار شبكة العلاقات الإقليمية والدولية. فمن الصعب،على سبيل المثال، فهم الأحداث التالية دون وضعها في سياقها الدولي: حرب الخليج الثانية، والحصار الاقتصادي على ليبيا، واتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، والحرب الأهلية في لبنان وأفغانستان، والجزائر، والإطاحة بحكومة أليندي في التشيلي، والحصار الاقتصادي على كوبا، وانهيار المنظومة الاشتراكية أو التدخل العسكري الأمريكي في أجزاء عديدة من العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

قامت الدولة القومية (الدولة الحديثة) في أوروبا وأمريكا على شرطين اثنين رئيسيين:

١-نمو حكومة مركزية حديثة من خلال الحكم المطلق ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر.

٢-بروز حركات قومية مجسدة فكرة تقرير المصير السياسي لمجموعة بشرية تقيم في منطقة إقليمية محددة، وتنظر الى نفسها كصاحبة هوية إثنية أو ثقافية معينة. لقد نولت هذه الحركات الصراع من أجل تثبيت مبدأ السيادة الشعبية مكان السلالات الملكية.

ويمكن رؤية الحركات القومية الحديثة في بداياتها كحركات طبقية وجدت مصلحة لها في النضال من أجل الديمقراطية. وقد تجلى هذا بشكله الاوضح في الثورتين الأمريكية والفرنسية اللتين أوجدتا نظاما سياسيا جديدا يتبنى أفكار "المواطنة" "السيادة الشعبية". وكانت الماركسية قد أكدت على العلاقة القوية بين البرجوازية وظهور الدولة القومية.

كما يمكن التمييز بين الشروط التي يمكن اعتبارها عامة في تأسيس دولة قومية والشروط التي تخص مرحلة تاريخية محددة. ومن العوامل العامة التي تسهم بقوة في تشكيل حس قومي: الإحساس بالانتماء المشترك لأمة أو شعب واحد، والإقامة في إقليم محدد، ووجود لغة واحدة وثقافة مشتركة. ولكن هناك شروطاً خاصة عملت على نشوء دول وطنية سنتطرق لها لاحقا.

الفصل الثالث

الدولة: تنظيم وأدلجة السيطرة الفئوية أم تمثيل المصلحة العامة؟

دار ولا يزال جدل واسع حول مفهوم "الدولة" وما يعبر عنه من ظواهر سياسية، ومدى فائدته في التحليل السياسي–الاجتماعي، ووصل الأمر عند البعض بسبب غياب الملموسية والوضوح في تحديد هذا المفهوم الى المطالبة بالتخلي عنه واستخدام تعابير أخرى أكثر تحديدا كالحكومة ونظام الحكم والنظام السياسي وغيرها (Radcliffe-Brown, 1940). وفي المقابل يمنح البعض للتعبير قوة تفسيرية كبيرة، وبخاصة في الجدل الجاري منذ فترة حول الدولة و"المجتمع المدني". يرى بعض علماء الاجتماع السياسي، على سبيل المثال، أن تعريف "الدولة" ينبغي أن يشتمل على ثلاثة عناصر. يتمثل العنصر الأول في كون الدولة تتشكل من مجموعة من **المؤسسات** التي يديرها كادر الدولة نفسه. وتعتبر مؤسسة القمع والعنف أهم مؤسسات الدولة. ويتمثل العنصر الثاني في أن هذه المؤسسات تقع في مركز إقليم محدد جغرافيا وتقيم علية مجموعة بشرية يعرف بالعادة **كمجتمع**. ويتحدد العنصر الثالث في إحتكار الدولة

وضع القوانين في إقليمها، وهذا يجنح نحو خلق **ثقافة** سياسية عامة يشارك فيها – بشكل أو بآخر – كل المواطنين. باختصار شديد يركز هذا النمط من التعريف، على 'الدولة' باعتبارها الطرف الذي يحتكر، في مجتمع محدد، وسائل العنف والإدارة العامة وسن القوانين، ويقوم بهذه الاحتكارات مؤسسات لها الوظائف المذكورة (Blackwell Dictionary,1990). ويختزل البعض "الدولة" الى "جهاز الحكم أو الحكومة داخل إقليم معين"، أو يرى فيها "الإقليم والنظام الاجتماعي الخاضعين لحكم أو سيطرة محددين"؛ أي يجري استعمال تعبير 'الدولة' كمرادف لتعبير 'المجتمع' (Collins Dictionary,1991).

وتجدر الإشارة هنا الى الدور الذي تقوم به مؤسسات "الدولة" في مجالات توحيد القياس في المناطق التي تقع ضمن سيطرتها، بما في ذلك اللغة الرسمية، وهو أمر يتطلب بعيد التأسيس أشكالا من الرقابة والتدقيق، وهو ما يفسر، حسب البعض، الإجراءات والتدابير الرقابية والأشكال "الدولتية" (من الدولة) التي تعمل للحصول على معلومات مختلفة تخص المقيمين في الاقليم الواقع تحت ولايتها القانونية. وبالإضافة الى توحيد المعايير المتعلقة بالوزن والطول والنقد، هناك تسجيل حقوق الملكية، وعد السكان وتجمعاتهم وتوزعهم المهني، وجمع الضرائب والجمارك والرسوم المختلفة، وإقرار الموازنات السنوية، الخ. ومن هنا الانتقال من الذاكرة الى السجلات المكتوبة (حيث يتجمع في هذه السجلات – بالاعتماد المتزايد مؤخرا على الحاسوب – معلومات هائلة عن أشياء، وأشخاص، وبلدان وصفقات، وممتلكات....). وفي حالات كثيرة تستطيع الدولة أن تطلب أو تحصل على معلومات من نوع خاص

تستطيع إيقاءها سرية أو نشرها بشكل جزئي. لكن هذا كله يتم ويتمفصل في بنى هرمية تقوم على التفريق والتمييز المستند، في النظم البطريركية والعنصرية، والتشكيلات الطبقية، على الملكية والخدمات. كما يتم في بنى هرمية (hierarchies) تقوم على استثناء آخرين (على أساس العرق أو اللون أو الإثنية أو الدين أو الطائفة أو المعتقد أو الجنس "gendre") داخل حدود الدولة وخارجها.

وللدولة الحديثة مؤسساتها وأجهزتها ورموزها و"دناديشها" الخاصة: جيشها، وشرطتها، وقضاتها، وعلمها، ونشيدها الوطني، ومبانيها، وأسماء شوارعها ومدنها وقراها، وعاصمتها، ونصبها التذكارية، وطوابعها، وجوازات سفرها، وعملتها وأوسمتها، وثائقها المصدقة (شهادات ميلاد، وزواج، ووفاة، وطلاق، وملكية، وتعليم ...الخ)، وتوقيتها الصيفي والشتوي الخاص أو الإقليمي. ولها نصوصها التاريخية الخاصة ورموزها القومية، وأعيادها الوطنية، وقوانيها أو دساتيرها، ونظامها التعليمي، وبنوكها المركزية، وإذاعتها وتلفزيونها وشركات طيرانها ومطاراتها الدولية، وسفاراتها وقنصلياتها، والزي الخاص لجيوشها وشرطتها. ولها حدودها المعترف بها أو المتنازع عليها، وهي عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والعديد منها عضو في منظمات إقليمية.

ويرى البعض، كما سنبين لاحقا، أن العناصر والتمثلات والرموز المذكورة "للدولة" ليست سوى أدوات يتم صنعها وصياغتها لوظيفة رئيسية، هي: إنتاج وإعادة إنتاج الأجهزة القمعية والأيديولوجية الكفيلة بتأمين السيطرة السياسية لطبقة أو فئة اجتماعية على الطبقات أوالفئات

الأخرى في المجتمع.

ويعتمد بعض علماء الاجتماع تعريف **ماكس فيبر** (Max Weber, 1968) – (عالم الاجتماع الألماني) للدولة؛ إذ عرف الدولة "بالمجتمع البشري الذي ينجح في الحصول على **احتكار حق الاستخدام المشروع للقوة المادية** في إطار إقليم معين" (Gerth &Mills, 1970) . لكن لا يتم اللجوء الى العنف الداخلي إلا في اوضاع 'استثنائية' قد تأخذ شكل حروب أهلية، أو مواجهات متعددة الأشكال، أو اللجوء الى الاعتقالات الواسعة أو إطلاق النار على متظاهرين، أو تدخل الجيش المباشر، وظهور حركات مقاومة مسلحة...الخ. ولعل اعتماد العنف المباشر من قبل الفئة الحاكمة لا يكون إلا في حالات "قليلة" بسبب سعي تلك الفئة الى تسويغ حكمها لمواطنيها داخل ما يعرف أحيانا بالمجتمع المدني عبر إكتساب شرعية سياسية: أي بقبول اغلبية المجتمع بأن لتلك الفئة أو الأفراد او الفرد حقا في الحكم مستمدا من القانون، أو الأعراف، أو الدين، أو "كرزما" أو سمة خاصة، ومن هنا أهمية الدور الذي يقوم به الجهاز الأيديولوجي للسلطة (أي النظام التعليمي العام والخاص ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة أو الفئات المالكة، والنظام القضائي، والمؤسسة الدينية.) الى جانب الجهاز القمعي وهو ما أشار اليه علماء إجتماع ليبراليون، وطوره المفكر والسياسي الايطالي **غرامشي** في أطروحته حول الهيمنة. فقد اعتبر غرامشي أن الأفكار السائدة في المؤسسات الأساسية للمجتمع الرأسمالي تغذي القبول بأفكار ومعتقدات الطبقة الحاكمة. ولذا قارن المفكر الإيطالي المذكور "المجتمع المدني" بنظام قوي من "القلاع والمتاريس" يقف خلف الدولة، واعتبر أن الهيمنة الثقافية أمر حيوي في فهم بقاء

الرأسمالية. وانطلاقا من ذلك دعا الطبقة العاملة الى تنمية هيمنتها البديلة.

الدولـــة و"الهيمنة"

عرّف **غرامشي** الدولة بأنها "مجمل مركب النشاطات العملية والنظرية التي بواسطتها تقوم الطبقة الحاكمة ليس بتبرير وتثبيت هيمنتها فحسب، بل والنجاح في كسب موافقة الذين تحكمهم". بتعبير آخر فإن مفهوم "الهيمنة" عند غرامشي أوسع من مفهوم "الشرعية" الذي طرحه سوسيولوجيون من أمثال فيبر، والذي انحصر في قبول الأفراد المعنيين للنظام السياسي الذي يخصهم. فمفهوم "الهيمنة" يدخل في عمق حقل الثقافية والأيديولوجيا حيث يتم فعل القبول بقيم وأفكار معينة. ولذا يلفت غرامشي الانتباه الى الدور التربوي للدولة. ومن هنا فإن مرحلة "الدولة الشرطية" (gendarmane state) التي تؤكد على وظائف حفظ النظام، و"الدولة الشركاتية" (corporative state) التي تؤكد على الوظائف والمصالح الاقتصادية، هي مرحلة أولية من نشوء وتشكل الدولة. فالمرحلة المتقدمة للدولة يسميها غرامشي "الدولة المتكاملة" (integral) أو "الدولة الكلية". وهنا تشتمل الدولة على المجتمع السياسي وجوانب من المجتمع المدني، وهي (اي الدولة) تقوم على الهيمنة والقيادة. ولذا يرتبط مفهوم "الدولة المتكاملة" عند **غرامشي** بمفهوم "الدولة الأخلاقية" أو الدولة كمربٍّ عبر المؤسسات التعليمية والقضاء. ويرى غرامشي أن تأسيس دولة متكاملة مع طبقة قيادية أو موجهة يعني تشكيل رؤية أو فلسفة كونية

متكاملة. وبالتالي فإن الهيمنة تتم عندما تتفشى الرؤية هذه في منحنيات الحياة اليومية المختلفة عبر وكالات الضبط الأيديولوجي والتنشئة، لتصبح جزءا من الحس العام (Gramsci,1971 & 1987). بتعبير آخر يرى المفكر الإيطالي أن فصل السلطات (اي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية) هو نتيجة صراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في مرحلة تتميز بعدم الثبات في ميزان القوى بين طبقات المجتمع. كما اعتبر أن السلطات الثلاث هي ادوات للسيطرة السياسية وإن تفاوتت درجاتها.

لقد قام عدد من المفكرين بصقل وإغناء بعض جوانب نظرية **غرامشي** عن الدولة. ولعل **ألتوسير** (الفيلسوف الفرنسي الذي إشتهر في السبعينيات وتوفى عام ١٩٩٠) هو من أحد أبرز هؤلاء، ومنهم أيضا **بولانتزاس**. لقد اعتبر **ألتوسير** أن البناء الأيديولوجي الفوقي لا يشكل انعكاسا للقاعدة الاقتصادية فقط، بل يعدل جزئيا في تلك القاعدة. كما اعتبر أنه ينبغي النظر الى الأيديولوجيا كمكون مهم من مكونات العلاقات الاجتماعية الفعلية. ودعا الى الانتباه الى الدور الذي تقوم به مؤسسات الدولة في المجتمع الرأسمالي: فقد رأى أن أجهزة الدولة الأيديولوجية، كالمؤسستين التعليمية والدينية ووسائل الإعلام، تسهم في إعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية. لكن إعادة الإنتاج هذه لا تتم عبر أجهزة الدولة الأيديولوجية فقط، بل وكذلك عبر أجهزة الدولة القمعية (الجيش وأجهزة الأمن) التي تعمل بالأساس عبر استخدام أو التهديد باستخدام العنف. ويرى **ألتوسير** أن السلطة لا تستطيع الحفاظ لفترة طويلة على هيمنتها اعتمادا على الجهاز الأيديولوجي وحده، لذا فهي

تحتاج الى الجهاز القمعي. ويأخذ البعض على ألتوسير عدم الانتباه الكافي للأيديولوجيات المقاومة للدولة الرأسمالية.

لقد تحول مفهوم "الهيمنة"، وحقلها الأساسي، كما رأينا، هو الثقافة والأيديولوجيا والقيم المتبناة من الفرد، في المدرسة الأمريكية الوظيفية والسلوكية (ممثلة ب **تالكوت بارسونز** Talcott Parsons) الى "نظام قيمي أو إيعازي" (normative order) وقامت تلك المدرسة بالتركيز على هذا الجانب بشكل أحادي الجانب. فقد بالغت كثيرا في أهمية ما تسميه بالأساس القيمي أو الايعازي (normative basis) لسلطة الدولة. وتعطي هذه المدرسة أهمية خاصة، فوق العوامل الآخرى، للقيم والإجماع القيمي (بما في ذلك التبني 'الجواني' للقيم) في "التماسك" الاجتماعي. ويكفي لإبراز ضعف هذه النظرية، في العالم الرأسمالي المتقدم كما في بلدان العالم الثالث، الإشارة الى الحضور الدائم لإمكانية العنف من قبل أو تجاه السلطة، إضافة الى حضوره المرئي جيدا في العلاقات الدولية: إيرلندا الشمالية، وجنوب أفريقيا حتى فترة قريبة، والصومال، ويوغسلافيا سابقا، والجزائر، وأفغانستان، ورواندا، والهند وفي بلدان امريكا الجنوبية، وفي المجتمع الامريكي، الخ.

الدولة: البنية "المخفية" والسيطرة الممأسسة!

يلاحظ أن ارتباط مفهوم الدولة بالسيادة الوطنية أو القومية وبالعقلانية والمواطنة والمساواة أمام القانون وغيرها من المفاهيم التي انتشرت في أوروبا مع عصر التنوير والنهضة وترافقت مع صعود البرجوازية في

مواجهة الارستقراطية والنظام السياسي القديم، قد أوجد الأرضية لنمو أشكال من الفكر المثالي حول "الدولة" وتحديدا الدولة الرأسمالية. ونجد أبرز مثال على ذلك في فكر **هيغل** الذي رأى في الدولة تجسيدا لانتصار الفكر على المادة، وانتصار الوحدة على الانقسام، وتجسيدا لأرقى القيم المعنوية العامة. واعتبر **هيغل** أن أهم مؤسسات الدولة هي البيروقراطية القائمة على تدرج السلطة والتخصص والخبرة.

والواقع أن نظرية **هيغل** تركت تأثيراتها وبصماتها على الفكر السياسي وتحديدا على نظرة الاتجاهات القومية الليبرالية والمثالية للدولة. فقد قاد اعتبار الدولة فوق وأسمى من "المجتمع المدني" الى "تشيئها" (أي التعاطي معها كشيء له وجود مستقل عن المجتمع)، ومنحها شخصية معنوية، وكيانية اعتبارية لها "منطق" و"عقل"، واعتبارها تنظم عملية تواجد شعب معين في إقليم معين انطلاقا من فكرة "السيادة" (القائمة على التمييز بين "نحن" و "الآخر"). واقترنت هذه الفكرة في أوروبا في القرن التاسع عشر بفكرة تفرد الدولة (السلطة) داخل إقليمها بكافة سلطات الحكم وصلاحياته المطلقة بما في ذلك الحق المطلق في استخدام العنف. كما إقترنت موضوعة "السيادة" خارجيا بموضوعة استقلالية الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى. وارتبطت فكرة تسامي الدولة عن المجتمع بفكرة الانتخابات باعتبارها آلية إعادة الربط بين الاثنين (اي الدولة والمجتمع).

ويميل أصحاب الرؤية المثالية الى مشاهدة علاقة الدولة بالأفراد كعلاقة رأسية مباشرة، في حين ينظرون الى علاقة الأفراد بعضهم ببعض كعلاقة تقوم على أساس الحرية والتعاقد، وكأن الأفراد يتحركون في

المجتمع فرادى ووفق رغباتهم الذاتية فقط، ودون الأخذ بعين الاعتبار أن المجتمع بنية اقتصادية–اجتماعية، وفي احيان كثيرة عرقية واثنية ودينية. أي أنها رؤية تتجاهل ما تفرزه ملكية رأس المال من علاقات غير متكافئة ومن علاقات سيطرة، بل هي تجنح نحو تجاهل علاقات السيطرة وأليات إنتاجها وإعادة إنتاجها، وتتغافل عن الدور الذي يقوم به نظام الدولة الرأسمالية كضامن لعلاقات قوى متولدة عن ملكية رأس المال. كما تقلل من تأثيرات التفاوتات بين الدول في القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، من جانب، ومن ظهور الشركات المتعددة القومية على العلاقات بين هذه الدول وعلى ما قد تفرضه من تقييدات على السيادة الوطنية، من جانب آخر. وفي المنطقة العربية أمثلة ساطعة على ذلك على تأثيرات هذه التفاوتات على دول المنطقة والتسويات السياسية والعلاقات الاقتصادية المطروحة عليها.

وفي ذات السياق العام يعتبر **ماكس فيبر** (الذي يعتبره البعض ماركس الطبقات البرجوازية) أن مشروعية الدولة الحديثة التي تحتكر حق استخدام العنف المنظم ووسائل الإدارة العامة، بعكس نظم السلطة السابقة، تستند الى الطبيعة اللاشخصانية لنشاطاتها، أو الى ما يسميه الشرعية "العقلانية–البيروقراطية" التي تقوم على السيطرة البيروقراطية، قياسا للشرعيات التقليدية و"الكرزمية" التي لكل منها وسائلها للسيطرة. أي أن مفهوم الشرعية عند السوسيولوجي المذكور مرتبط بالعقلانية. وهو مرتبط كذلك بوظيفة الدولة الحديثة ووظيفة القانون من حيث التجرد والعمومية (الكونية)، ويركز على كون الدولة محكومة بالقوانين التي تسنها، الأمر الذي يوفر للفرد حقوقا في المجالين العام والخاص. لكن

فيبر كان حريصا على إبراز مفارقة أن المجتمع الذي يخلق شروط الحرية الفردية عبر اعتماد القانون الروماني والإدارة العامة المعقلنة هو ذاته الذي ينتج القيود المتزايدة على تلك الفردية عبر بقرطة المجتمع السياسي (الأحزاب والقوى السياسية) وبقرطة مؤسسات المجتمع الأخرى.

ومن الواضح أن **فيبر** كان يصف سمات للدولة الأوروبية في مرحلة محددة من تطورها في بداية القرن العشرين، وتحديدا في مجال ما شاهد من توسيع وتسريع لعملية ترشيد أو تعقيل (rationalization) متسارع للحياة العامة وما رآه في ذلك من مخاطر على حرية الفرد في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء.

اعتبر **ماركس** أن فكرة **هيغل** عن الدولة ليست سوى فكرة الدولة عن نفسها. ورأى أن الدولة الحديثة نشأت في أوروبا على أنقاض السلطة الإقطاعية، وأنها أخذت الشكل والوظائف التي أخذتها لكي تخدم بشكل أساسي عملية النمو الرأسمالي وسيطرة الطبقة البرجوازية الصاعدة. وبشكل عام اعتبر ماركس أن خدمة النمو الرأسمالي (او ما له علاقة بالأساس الاقتصادي) هو الذي وجه الترتيبات المؤسساتية والقانونية (البناء الفوقي)التي قامت عليها الدولة. فعلى سبيل المثال يتطلب "تسليع" قوة العمل المساواة أمام القانون، أي تحرير العمل من أية قيود خارج قوى السوق نفسه، وبما يمكن من الدخول "بحرية" في عقود عمل ملزمة قانونيا، وبما يضمن حق الملكية الفردية.

تبدو الدولة في بعض كتابات **ماركس** كهيئة أركان لإدارة الشؤون

المشتركة للبرجوازية، وفي أماكن أخرى تظهر وكأنها مستقلة نسبيا عن المجتمع وتعمل على الموازنة بين المصالح المختلفة لطبقات المجتمع. وتظهر أحيانا منغمسة في رعاية المصالح "الطفيلية" لكادرها وموظفيها. وفي هذا الإطار طرح **ماركس** أن التحليل السياسي للسلطة الحاكمة ينبغي أن يعالج العلاقة الفعلية التي تقوم بين الدولة و'المجتمع المدني' (المجتمع الطبقي الرأسمالي). وفي هذا السياق، أثارت، ولا تزال، موضوعة ماهية "الدولة" (تكوينها ووظيفتها) وحقيقة أو وهمية وشكل "استقلاليتها" عن "المجتمع المدني" نقاشا واسعا في علم الاجتماع السياسي بمدارسه المختلفة، وداخل الاتجاهات الماركسية بشكل خاص.

ربما يوحي مفهوم "الدولة" بالنسبة للإنسان العادي بالجهة التي يفترض أن تحدد الأهداف العامة للمجتمع (الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية ...) ووسائل تنفيذها. وهي الجهة التي تشرّع القانون وتسهر على النظام العام، وتقوم بتوظيف الموارد المتوفرة للصالح العام، وتقوم بالتوفيق بين مصالح القوى الاجتماعية المتنازعة. والواقع أن مصطلح "الدولة" ما زال يستخدم في الأدبيات السياسية والاجتماعية ليعني أمورا مختلفة، منها: الحكومة أو الهيئات التي في مواقع اتخاذ القرار في النظام السياسي، والجهاز الإداري العام أو المؤسسات العامة الوطنية، والفئة الحاكمة والسلطات التي تتمتع بها، والقانون العام والمعايير العامة، والسيادة الوطنية أو خليط من هذه المفاهيم.

وهناك من يهرب من معالجة موضوعة "الدولة" الى موضوعات أخرى من نوع: الحزب والطبقة، والمجموعات الضاغطة، والتنشئة السياسية (political socialization)، والثقافة السياسية، والحركات الاجتماعية. ووصل

الأمر عند البعض باستخدام تعبير 'التوحد حول مركز رمزي' بدلا عن تعبير الدولة!

ويركز البعض على موضوعة "السيطرة"، أو "الإخضاع" السياسي في معالجة وظائف الدولة مشددين على وظيفتها الأيديولوجية من حيث أنها تطرح "السلطة الممأسسة سياسيا" (أي التي تمارس دورها عبر مؤسسات سياسية) باعتبارها شيئا منفصلا عن المجتمع ومندمجا فيه في الوقت ذاته. وفي تقدير البعض يخلق هذا الطرح أساسا للاستكانة المتقبلة للسيطرة لأنه يمنح المؤسسات السياسية وظيفة توفير "التماسك" المجتمعي، وصيانة الاستقلال و"المصلحة الوطنية العليا"، وحماية "الأخلاق"، الخ دون أن ينبه الى الدور الفعلي لتلك المؤسسات.

وهناك من المفكرين من يرى أن الدولة تموضع نفسها بين العمل وأرباب العمل، إلا أنها لا تفعل ذلك كطرف محايد، بل هي تستخدم قوتها القمعية لصالح أرباب العمل قبل أي شيء آخر (Miliband, 1969). ويؤكد آخرون، ومن ذات المدرسة الفكرية، على أن الدولة، باعتبارها تشكل 'تركيزا سياسيا للعلاقات الطبقية' تجمع بين الوظائف القمعية والأيديولوجية. ويضيف اخرون، منهم **غرامشي**، كما رأينا، أن للدولة الحديثة أيضا وظيفة تربوية-حضارية. وربما جاء ذلك، وإن ليس كليا بالضرورة، تحت تأثير نشوء الدولة السوفياتية وتوليها مهام تعبوية وتنموية-ترشيدية وتربوية واسعة النطاق (الخطط الاقتصادية الخمسية السوفياتية، والاهتمام الواسع بالتعليم والعلوم، وتبني اخلاقيات التضامن والتساند الطبقي والاممي، الخ). لكن التركيز يجري، في العادة، على جمع الدولة المتميز للوظائف القمعية والأيديولوجية. ومن هنا تجري الدعوة الى

تحليل المؤسسات السياسية في المجتمعات الرأسمالية من زاوية ممارستها لتلك الوظائف في السياق العام لعملية السيطرة الطبقية (Poulantzas, 1973).

ويعني هذا أن كل طبقة تسعى، عبر ممثليها السياسيين، الى الظفر بالسلطة السياسية والعمل على تغيير أشكال المجتمع القديمة، وذلك بما يتلاءم مع مصلحتها، ولكي تقدم مصلحتها بالتالي كمصلحة عامة. وهي 'مصلحة عامة' وهمية تأخذ، أيديولوجيا، تعبير الدولة. وفي المجتمعات الرأسمالية تسعى الدولة الى إخفاء صفتها السياسية الطبقية عبر العمل الأيديولوجي المركب المتفشي في المستويات المختلفة من المجتمع. ومن هنا فإن استقلالية الدولة هي في الأساس للتعتيم على حقيقة دورها السلطوي الفئوي (طبقيا).

ويصف بعض علماء إجتماع الدولة كمجموعة من المؤسسات السياسية والتنفيذية والقضائية، إضافة الى كادرها الرئيسي ("نخبة الدولة")، أي يعتبرون الدولة كتجمع من المؤسسات والأجهزة التالية: الحكومة، والإدارات العامة، الجيش، الشرطة وجهاز الأمن، والقضاء، والسلطات المحلية والمجالس البرلمانية. وتشكل هذه المؤسسات والعلاقات فيما بينها ما يمكن تسميته بنظام الدولة، في حين تشكل العلاقة بين هذه المؤسسات والعناصر الأخرى في المجتمع ما يمكن تسميته بنمط الدولة (دولة ديمقراطية-تعددية أو اشتراكية دولة تسلطية-فئوية أو فردية، أو فاشية ...). ويرى علماء الاجتماع هؤلاء ان الشرعية السياسية في المجتمعات الرأسمالية أو ما يسميه البعض ب "هندسة الموافقة في المجتمع" تتحقق خارج نظام الدولة، أي "تتم عبر الأحزاب السياسية، والمؤسسة الدينية، والجمعيات الخيرية، ووسائل الإعلام والرأسمالية

نفسها" (Miliband).

أي أن دراسة الدولة تتم عبر رفع القناع الأيديولوجي عن سلطتها، بحيث تتضح هذه السلطة كسلطة طبقية تحقق لنفسها بنية مرتبطة بالمصالح الاقتصادية، وهي سلطة تكمن وتمارس عبر أجهزة وكادر وقوانين تشكل في مجموعها مركبا شاملا للسيطرة والإخضاع. وتبدو الدولة هنا كبنية مخفية تتمركز في تجمع السلطة السياسية الممأسسة. ويرى أصحاب هذه الرؤية أن هناك بعدا ثالثا للسيطرة هو البعد الأيديولوجي، والوظيفة الأساسية لهذا البعد هي اخفاء أو تشويه ما تمثله السيطرة السياسية والأيديولوجية بحيث تشرع (أي تجعل شرعيا أو مقبولا) السيطرة والإخضاع. وتطرح هذه الرؤية أن الدولة هي أداة التشوية الأيديولوجي للمجتمعات الرأسمالية. وتعتبر أن الدولة (كمفهوم وأجهزة وممارسات) شكلت منذ بداية القرن السابع عشر السمات الأساسية لعملية السيطرة الرأسمالية، وشكلت المؤسسات السياسية الأدوات الفعلية التي بنيت عليها الدولة (Abrams,1988).

وهنا تبرز الدولة كوجود يقدم نفسه كمحصلة للصراع الاجتماعي (الطبقي) باعتبارها محصلة مستقلة لإرادة شرعية غير طبقية (مستقلة عن الطبقات). بتعبير اخر تشكل الدولة الغطاء لتشريع ما هو غير شرعي (سيطرة فئة في المجتمع على فئات أخرى)، وهي، في حقيقتها، خطاب سيطرة، وقناع يحول دون رؤية الممارسة السياسية في المجتمعات كما هي. وتبدو الدولة هنا "فيون المواطن" في الوقت الذي تطرح نفسها معبرا عن المصلحة العامة بعيدا عن المصالح الخاصة والبنى الطبقية والفئوية والإثنية، الخ. أي أن "الدولة" تمارس التشريع

والتنظيم "الأخلاقي" للمجتمع للتعمية على واقع المركزة للسيطرة (أو الإخضاع). ولذا تشكل الجيوش والشرطة والمخابرات والسجون والجباية على أنواعها، وإجراءات الطرد والإبعاد، والحرمان من العمل أو تقييده (للأجانب وغيرهم)، الخ، أدواتها الفعلية وعمود وجودها الفقري.

وتنكر "الدولة"، وفق التصور المذكور، وجود الصراع الاجتماعي، وتطرح نفسها "الوسيط المحايد" الممثل للقواسم المشتركة وضامن "السلام الاجتماعي". ومن هنا تعمل الدولة الرأسمالية على فصل العلاقات السياسية عن العلاقات الاقتصادية-الاجتماعية، وتعلن السياسي كمجال مستقل ذاتيا، وتعتم على أي ارتباط بين المستوى السياسي والمستوى الاجتماعي (الطبقي)، في الوقت الذي تتولى رعاية مصالح الجزء المهيمن لرأس المال. فعندما يتفجر الصراع الاجتماعي وتزول الأقنعة الأيديولوجية الخادعة (وهي أقنعة تطرح شرعية وهمية) فإن السلطة الفعلية "المخبأة" لا تظهر كقوى للدولة، بل كقوى تحرير، أو احتلال، أو تدخل أجنبي، أو حركة مقاومة، أو حركة ثورية، أو انتفاضة شعبية، الخ. ويرى هذا التحليل أن الدولة الرأسمالية تخفي كرمز موحّد (بكسر الحاء)، أو هي تسعى لذلك، الانقسام الحاصل ليس بين المستويين السياسي والاقتصادي فحسب، بل وكذلك الانقسام المستفحل داخل المستوى السياسي نفسه. ويبدو أن أي وحدة ممارسة تحققها مجموعة المؤسسات السياسية في الدولة تأتي، في الوضع الاعتيادي، نتيجة ضغوط من خارج هذه المؤسسات تمارسها أحزاب أو مصالح أو أجهزة (اقتصادية، مالية، عسكرية...).

يقول بعض المفكرين (Anderson, 1974) أن أوروبا شهدت عمليتين

تاريخيتين في حقل البناء التأسيسي للدولة، أي في مرحلة الانتقال من الإقطاع الى الرأسمالية. تمثلت العملية الأولى في مركزة السيطرة (ما أطلق عليه البعض بعملية "إحالة ممارسة القمع الى فوق") في وجه تراجع فعالية السيطرة والجباية المحلية. لقد جرت إعادة تنظيم جهاز الإدارة الإقطاعي تدعيما لسيطرة النبلاء وتوليدا لدرجة أوسع وأكثر تنظيما من أسلوب القمع السياسي المنظم بدلا عن عملية الإخضاع الفردي السائد سابقا. وتمثلت العملية الثانية في عملية البناء الأيديولوجي للدولة الأوروبية في تبني القانون الروماني كسياق لتشريع الإدارة الممركزة وبلورة نظرية عامة لموضوعة السيادة في الفكر الأوروبي السياسي تسوغ عملية البناء الإداري الجارية آنذاك. أي أن الدولة في شكلها الحديث ظهرت في أوروبا في سياق تاريخي محدد وخدمة لأهداف محددة ايضا. اي ظهرت كمحاولة لحل أزمة الأرستقراطية عبر خلق أطر قضائية وسياسية وأيديولوجية خدمت تلك الطبقة وسمحت في الوقت نفسه بانتعاش البرجوازية. وهي تطورت وتبلورت في سياق نمو وتمدد الرأسمالية عالميا وما رافق هذا النمو وذاك التمدد من تحولات اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية وثقافية وصراعات وثورات وانتفاضات ونضالات وانقلابات وظهور أيديولوجيات مختلفة: من أنظمة فاشية كما شهدت ألمانيا وإيطاليا، الى ديمقراطية ليبرالية كما في بريطانيا وفرنسا، الى أنظمة اشتراكية في روسيا ثم في معظم دول أوروبا الشرقية، الى أنظمة ديكتاتورية عسكرية كما حدث في إسبانيا واليونان، الخ. وهذا التنوع في أنظمة الدولة لا يقتصر على أوروبا. بل نجده في أنظمة الحكم في دول العالم الثالث: من نظام ديمقراطي ليبرالي كما في الهند، الى

اشتراكي كما في الصين وكوبا، الى أنظمة ديكتاتورية أو تسلطية مختلفة التلاوين والصيغ في مختلف أرجاء المعمورة: من نظام "الأبارتايد" العنصري السابق في جنوب أفريقيا الى صيغ حكم الحزب الواحد أو الفرد الواحد في المنطقة العربية وغيرها، الى ديمقراطيات مقيدة قليلا او كثيرا في جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى واللاتينية وافريقيا.

الفصـــل الرابع

نشـــوء الدولة الحديثة في "العالـــم الثالث"

رافق التمدد والتطور الرأسماليين خلال هذا القـرن إنتشـار لنظـام الدولـة على الصعيد العالمي، ورافقها ايضا تغييرات على دورهـا فـي المجتمـع. وهـو دور كـان يتسـع أو يضيـق وفـق مراحـل الرأسـمالية والصراعـات الاجتماعية التي شهدتها، والتغييرات في موازين القوى الاجتماعية. ففـي أوروبا تولد عن التحـول الرأسـمالي الصنـاعي واتسـاع علاقـات السـوق والصراعات الاجتماعية المختلفـة التـي شـهدها هـذا التحـول نظـام دولـة ديمقراطي ليبرالي. بتعبير أخر تحدد دور الدولة ونمطها من خـلال بنيـة المجتمع وحصيلة الصراعات الطبقية والاجتماعية التي دارت فيـه. وهـو دور كان وما زال مـدار صـراع سياسـي وإجتمـاعي متواصـل ليـس فـي الدول الرأسمالية المركزيـة فقـط، بـل وفـي الأطـراف كذلـك. بـل ويـرى بعض المفكرين (**غرامشي** على سبيل المثال) أن الديمقراطية في جانبهـا المتعلـق بفصـل السـلطات (أي الفصـل بيـن كـل مـن السـلطة التنفيذيـة والتشريعية والقضائية وما يترتب على هذا الفصل من مسـاءلة ومحاسـبة ومراقبة متبادلة على استخدام السلطة) هي نتيجـة صـراع بيـن "المجتمـع المدني" و"المجتمع السياسي" (اللذين يشكلان عند غرامشي إطار "الدولة")

في مرحلة تاريخية معينة تميزت بتوازن غير ثابت بين الطبقات الاجتماعية.

لذا يمكن اعتبار نظام الدولة الساند نتاج التحول الرأسمالي الذي شهده العالم بشكل مكثف ومتسارع في القرنين الأخيرين. وظهر العدد الأكبر من الدول الى حيز الوجود بعد الحرب العالمية الأولى ثم بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدا في آسيا وأفريقيا. ومن الطبيعي أن يكون النموذج الأوروبي (بشقيه الغربي أو الشرقي) لنظام الدولة قد أثر على شكل انظمة الحكم في المستعمرات الأوروبية السابقة.

ولا شك أن ظهور الحركات القومية في القرن الماضي وتوسع النظام الرأسمالي على شكل سيطرة استعمارية (مصحوبة في غالبية الاحيان باستخدام القوة العسكرية) لمعظم مناطق العالم خارج القارة الأوروبية، قد كان له الأثر الأكبر في ظهور حركات قومية في هذه الدول كانت قد تصدرت النضال من أجل التحرر من الهيمنة الاستعمارية والاستقلال في تشكيلات سياسية جديدة اخذت النموذج الاوروبي لشكل الدولة.

ارتبط في البداية مفهوم الدولة في "العالم الثالث" بشروط تكوينها والظروف التي أحاطت به: أي قضايا التحرر من الهيمنة الاستعمارية والنضال من أجل حق تقرير المصير والتنمية المستقلة. غير أن السنوات التي تلت الاستقلال السياسي سرعان ما أفرزت أنظمة تسلطية، إستشرى في العديد منها المحسوبية والفساد والفئوية وغابت عن معظمها الديمقراطية كمؤسسات وقوانين وحريات. كما اخفقت غالبية من دول "العالم الثالث" في تحقيق مستوى مقبول من المعيشة أوتحقيق العدالة

الاجتماعية لمواطنيها. ومن هنا فقد امتزج مفهوم نظام الدولة في عدد من هذه الدول بخليط من الاعتبارات غير المتجانسة، بل والمتضاربة أحيانا.

وتختلف تفسيرات ظاهرة انتشار نظام الدولة الحديث في بلدان "العالم الثالث". وتتمحور هذه حول اتجاهين رئيسين:

أ- يقوم الأول على اعتبار أن نظام الدولة في العالم الثالث هو بالأساس تقليد أو اقتباس للنموذج الذي ظهر في الغرب. وهذا هو تفسير حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي تسود معظم هذه الدول لأن النموذج المقتبس يواجه مشكلة تأقلم مع البيئة الجديدة (بيئة افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا) التي زرع فيها. وتتبنى المدرسة التحديثية والتطورية (ولدرجة ما المدرسة التنموية الاقتصادية) في العلوم الاجتماعية هذه النظرية إزاء ظهور الدولة في جنوب الكرة الأرضية. وهي مدرسة ترى نظام الدولة كجزء من عملية مراحل يجب أن يمر بها المجتمع وصولا الى الدولة الديمقراطية الليبرالية القائمة على "المشاركة والعلمانية والعقلانية". و قوام هذه المراحل هو التمايز الوظيفي المتعاظم مع تطور المجتمع، والمترافق مع عملية ترشيد لمختلف نواحي الحياة، وتحديدا في الحياة العامة.

وتعول مدرسة "التحديث"، انطلاقا من فهمها لعملية "التحديث" كعملية "تغريب" (westernization) على دور النخبات المجتمعية المتأثرة بالغرب. أي أن مراحل العملية التحديثية تستند في جزء مهم منها الى "استيعاب" المجتمعات الآسيوية والافريقية والأمريكية اللاتينية لقيم وبنى واساليب

عمل تسود في "المتروبول" (المركز) للنظام الرأسمالي العالمي. بتعبير آخر تنطلق هذه النظرية من اعتبار وجود طريق واحد للتحديث المجتمعي والسياسي، وهو الطريق الذي سلكته أوروبا الغربية والذي لا فكاك من اعتماده إذا ما أريد الوصول لنظام دولة ديمقراطي ومستقر.

ب- يركز الاتجاه الثاني على حقيقة أن تأسيس الدولة في البلدان المستعمرة سابقا جاء بقرار من أو تحت تأثير الدولة "المتروبولية" الكولونيالية، وليس بفعل محاكاة البرجوازية المحلية للدولة الاستعمارية. وكان من نتائج ذلك تضخم الجهاز البيروقراطي (العسكري تحديدا). كما أن العديد من الدول التي اقيمت في العالم الثالث قامت على مناطق جغرافية بقرارات إعتباطية لم تراع لا طبيعة الحدود أو التضاريس الطبيعية ولا توفر الحد الادنى من التجانس الاجتماعي أوالإثني أوالديني أوالقبلي أو اللغوي (كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء، وبلدان في آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية) أو أنها أغفلت الترابطات الاجتماعية والإثنية واللغوية والدينية، الخ القائمة (كما هو الحال في المنطقة العربية). ويقول اصحاب هذا الاتجاه أن هذا أعطى "الدولة" درجة من الاستقلالية النسبية عن القوى المجتمعية المختلفة. ويشير البعض الى أن النخبات البيروقراطية-العسكرية المسيطرة في هذه الدول وجدت نفسها بعد الاستقلال السياسي أمام مهمة "التوسط" والتنسيق بين مصالح ثلاث متنافسة، وهي: كبار ملاك الأرض، والشرائح الاخرى من البرجوازية المحلية، ورأسمال المال الأجنبي (من المركز). ويرى هؤلاء أن هذا الوضع أعطى الدولة دورا مضخما في كل ما يتصل بحياة المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية.

ويرفض الاتجاه الثاني الفكرة القائلة ان الدولة هي مجرد اقتباس من الغرب أو أن مشكلتها هي مشكلة تأقلم مع بيئتها المحلية. ويصر على النظر الى نظام الدولة في العالم الثالث في إطار إرثها التاريخي، وباعتبار الدولة نظام يتبلور في سياق تفاعل وتصارع أو تألف قوى محلية مع امتدادات أو عناصر – سياسية واقتصادية – ذات بعد خارجي (مرتبطة بمراكز النظام الدولي بقطبيه سابقا، وبقطبه متعدد المحاور راهنا). ويرى بعض علماء الاجتماع السياسي أن نظام الدولة هو أفضل وسيط مؤسسي قادر على تسهيل بسط سيطرة فئة طبقية أو تحالف لفئات طبقية على السوق المحلي. وأنه محكوم بمتطلبات إعادة إنتاج العلاقات الأكثر ملاءمة لاحتياجات التراكم الرأسمالي على الصعيدين المحلي والعالمي.

يرى أنصار هذا التحليل أن تزايد عدد الدول في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، عدا عن كونه نتيجة صراع ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال، إلا أنه عكس في جوهره عملية أملاها تطور واحتياجات النظام الرأسمالي العالمي. ويرى هؤلاء أن السيطرة العسكرية المباشرة والاحتلال لم يعودا في النصف الثاني من هذا القرن من الأمور ذات الأهمية الكبيرة للدول الاستعمارية لأن عملية تحويل الفائض الاقتصادي من الأطراف الى المركز أصبحت تتم، أساسا، عبر آليات التقسيم الدولي للعمل (Samir Amin, 1982).

الدولة "المركزية" و"الطرفيـة" و"شـبه الطرفيـة"

سبقت السيطرة الاستعمارية الفعلية في معظم بلدان ومناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التغلغل الرأسمالي فيها. وقامت بعض البلدان، بالفعل، (اليابان، مصر، تركيا، على سبيل المثال) بما سمي ب "التحديث الدفاعي" في محاولة لإبعاد العدوان أو التطاول الاستعماري الأوروبي الزاحف. والواقع أن هذا التحديث الدفاعي لم ينجح في تحقيق أهدافه سوى في اليابان لأسباب تعود في الأغلب لعدم توفر رغبة قوية لدى الدول الأوروبية المعنية باستعمار اليابان بسبب واقعها الجغرافي "المهمشي" (جزيرة صغيرة على طرف آسيا) وخلوها من أية موارد طبيعية تذكر، بعكس واقع الشرق الأوسط على سبيل المثال. ويرى البعض أن "التحديث الدفاعي" في بعض بلدان الشرق الاوسط ربما سهل التغلغل الرأسمالي.

لقد عمل الاستعمار على "تأطير" المجتمعات التي سيطر عليها لسببين؛ الأول تسهيلا لإدارة هذه المجتمعات (سواء عبر الحكم المباشر أو غير المباشر)، والثاني لجعل فهم هذه المجتمعات ممكنا. ومن هنا باشرت القوى الاستعمارية في عمليات وترتيبات واسعة شملت فيما شملت: تنظيم مدن، وبناء شبكات سكك حديد، وبناء معسكرات، وبناء مدارس، وإقامة وإدارات عامة، وتنظيم فعاليات اقتصادية..الخ. وتضمنت هذه العملية فرض نوع من النظام والإنضباط على تلك المجتمعات، أي تأطيرها وفق مفاهيم وتجريدات محددة، مثل؛ التقدم، والعقل، والقانون، والتاريخ، والسلطة، والنظام. أي أن التأطير (في القوالب الكولونيالية) لم يخص الاقتصاد فقط، بل طال الجوانب الاجتماعية والثقافية أيضا (حيث يظهر

تفكير "الإبتلجنسيا" عن الذات تفكيرا استشراقيا).

لقد اعتمدت الدول الاستعمارية وسائل غير اقتصادية لتعبيد طريق تغلغل العلاقات الرأسمالية، أي الإخضاع العسكري والسياسي. وشكلت هذه الدول أدوات عسكرية وأمنية قوية لمواجهة أية مقاومة محتملة. وهذا هو مصدر تعبير "الدولة زائدة النمو" (the overdeveloped state) التي طرحها البعض (Alavi, 1979)، والتي تثقل أو تهيمن على "المجتمع المدني". والواقع أن الدولة "زائدة النمو" هي الدولة البيروقراطية والتي هي من أبرز المخلفات السياسية للعصر الكولونيالي.

السؤال الذي يطرحه البعض هو لماذا أصبحت صيغة الدولة صيغة عالمية، أو لماذا جرى اعتماد هذه الصيغة التي نشأت ونمت في البيئة الأوروبية، من قبل بيئات متباينة جدا في شمال وجنوب الكرة الأرضية. فالدولة الحديثة تطرح مفاهيم وممارسات (العلمانية والقومية والمواطنة والمساواة أمام القانون...) لا تبدو على انسجام مع "الثقافات" غير الأوروبية. والواقع أن هناك رؤية استشراقية للثقافات غير الاوروبية تجعل الاخيرة تبدو وكأنها معادية للدولة وللديمقراطية بشكليهما الحديث كما لا يغفل البعض الإشارة الى أن شكل الدولة الحديثة فرض في حالات غير قليلة من قبل الدول المستعمرة نفسها. لكن العامل الحاسم يعود الى تشكيل الرأسمالية لنظام اقتصادي عالمي تبلور عنه مناخ سياسي ومنظمات وهيئات دولية تضغط وتحفز من أجل اعتماد شكل الدولة الحديث. ويتمثل العامل الحاسم الثاني في كون الدولة الحديثة لا تطرح نفسها في شكل واحد أو تتقمص صيغة واحدة، بل بالعكس نجد تنوعا واسعا في هذه الأشكال والصيغ وكذلك في المفاهيم والوظائف.

ولذا تتنوع الأنظمة السياسية والاقتصادية للدولة الحديثة: فهناك أنظمة ديمقراطية ليبرالية (متعددة الأشكال)، وهناك ديكتاتوريات (ذات اشكال تسلطية مختلفة)، كما برزت في أكثر من بلد أوروبي خلال النصف الأول من هذا القرن أنظمة فاشية (حيث هيمنة كاملة من الدولة على المجتمع السياسي والمدني)، وأنظمة اشتراكية بيروقراطية (اتسمت كذلك بهيمنة الدولة كليا على المجتمع السياسي والمدني). وهناك نظم "اشتراكية" ترفض الديمقراطية الليبرالية وتركز على الديمقراطية الاجتماعية. كما يتباين دور"الدولة" في الاقتصاد، من الملكية الكاملة لوسائل الإنتاج الرئيسية والإدارة الممركزة (كما ساد حتى نهاية الثمانينيات في دول المنظومة الاشتراكية)، الى دور محدود جدا في الاقتصاد (كما هو الحال في الولايات المتحدة و عدد من الدول أوروبية)، الى "دولة الرفاه" كما لا تزال تطبق في بعض الدول الاسكندنافية، الى أشكال من الليبرالية الاقتصادية المترافقة مع القبضة الحديدية السياسية للحزب الحاكم الواحد.

والواقع أن البلد الواحد يمكن أن يشهد تنقلا بين الوظائف التي تقوم بها الدولة كما هو الحال في دول أوروبا الشرقية، وكما هو الحال في بعض دول أوروبا الغربية؛ حيث جرى الانتقال من دولة "الرفاة" ذات الضمانات الاجتماعية الواسعة وملكية وسائل إنتاج ومرافق اقتصادية مهمة، الى الليبرالية الاقتصادية الجديدة. ونجد أن منطقة الشرق الاوسط شهدت منذ منتصف هذا القرن تنوعا واسعا في الأنظمة السياسية-الاقتصادية: من نظم "الاشتراكية العلمية أو العربية" الى "الانفتاح" الاقتصادي والخصخصة واسعة النطاق، ومن النظم الملكية أو

الشاهنشاهية أو السلطانية الى الجمهورية والجماهيرية، ومن الطابع العلماني الى الطابع الإسلامي السياسي لم يلغ الدولة. فايران على سبيل المثال ما زالت تتمتع بدستور، وبرلمان، وأحزاب، وبيروقراطية وجيش نظامي، وسفارات، الخ. ونجد في المنطقة بلدا انتقلت من حظر الأحزاب السياسية الى تشريع وجودها ونشاطها، ومن النظم العسكرية الى المدنية، ومن حزب يحكم الى فرد يحكم، ومن بلد يحكمه حزب الى بلد تتفجر فيه حرب أهلية بين الجيش والإسلام السياسي، ومن نظام برلماني يقوم على الطائفية السياسية الى ذات النظام مع تعديلات على حصص الطوائف بعد حرب أهلية طاحنة دامت قرابة عقد ونصف...الخ.

ولعل ما يلفت الانتباه في الواقع هو القدرة الهائلة التي أظهرتها الدولة الحديثة في ظروف وشروط العالم الثالث على الحياة والتواصل والتأقلم السريع مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية في مختلف مناطق العالم، رغم التباين الواسع في البيئات الجغرافية والموارد الطبيعية والثقافات والنظم السياسية والتاريخ وكيفية وأساليب التشكل...الخ. وهذا يبين خطأ النظرية التي تقول أن نشوء وتواصل الدولة الحديثة يتطلبان توفر ثقافة مجتمعية معينة، أبرزها نمو الفردية (بالمعنى القانوني والفلسفي) والعلمنة (موضعة الدين في حيز الخاص، والسماح بالتعددية الدينية والعقائدية). ولذا كان الربط، من قبل هذه النظرية، بين الدولة الحديثة والقانون الروماني وعصر النهضة. وهي نظرية تعتبر أن الثقافة المذكورة لا تتناسب مع مجتمعات يسيطر عليها "دين عضوي" كالإسلام والهندوسية لأنها غير قادرة على الاعتماد والعمل وفق مبادىء "التمايز الوظيفي"، و"الاستقلالية" كما ساد في

"النموذج" الأوروبي. وتضيف النظرية المذكورة أن "تصدير" ذلك النموذج أو فرضه يقود الى بزوغ ميول تسلطية في الحقل السياسي.

لكن آراء كهذه تستند الى تأثيرات استشراقية واضحة تنطلق من وجود "جوهر" ثابت (فوق الزمان والمكان والتاريخ والمجتمعات) للمنظومات الأيديولوجية (بما في ذلك الدينية)، وأنها لا تتغير وتتنوع في تأقلمها مع متغيرات الواقع الاقتصادي-الاجتماعي والسياسي، كما تنطلق من وجود "نموذج"واحد للدولة الديمقراطية الليبرالية في أوروبا أو الدول الصناعية المتطورة لم تعرف غير النموذج الديمقراطي الليبرالي. وهذا غير صحيح: فهي عرفت الفاشية (ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا) والدكتاتوريات العسكرية (اليونان، على سبيل المثال). كما لا ينحصر وجود الديمقراطية الليبرالية في البلدان ذات التراث اليوناني-المسيحي (اليابان والهند، على سبيل المثال)، وعرفت أوروبا النموذج الاشتراكي الممركز ذا الحزب السياسي الواحد المسيطر على أجهزة الدولة.

تستند النظرة الاستشراقية تلك على افتراض ثنائية العلاقات العضوية/العلاقات التعاقدية (أو الارثية/التطوعية) في المقارنة بين مجتمعات العالم الثالث، والمجتمعات الأوروبية، متجاهلة التبسيطية الشديدة لهذه الثنائية، ودرجة تغلغل العلاقات الرأسمالية، وتحديدا العلاقات التبادلية التجارية حيث هيمنة العلاقات التعاقدية. وتتجاهل حقيقة التطور الحضاري والثقافي (بما في ذلك المتمثل في الأديان التوحيدية) الذي شهده العديد من مجتمعات آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية والتي عرفت تنوعا من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك قيام سلطات ذات أجهزة بيروقراطية اعتمدت، فيما اعتمدت، على

أنظمة ريّ منظمة مركزيا، الخ. بل يذهب البعض في استشراقه الى حد اعتبار أن الدول غير الأوروبية هي ليست دولا "حقيقية"، بل هي في أحسن أحوالها، "شبه-دول"، وينصح هذا الرأي بالتمييز بين المفهوم القانوني-الفقهي والمفهوم السوسيولوجي الواقعي (الإمبريقي) للدولة. ويعتبر أن العديد من دول العالم الثالث هي من النوع الأول.

والواقع أن كون نشوء الدولة في العالم الثالث قد اختلف عن نشوئها في أوروبا (وهو، على كل الأحوال نشوء متنوع في كلتا الحالتين) لا يبرر اعتبار أحدهما حقيقيا (سوسيولوجي) والآخر غير حقيقي أو نصف حقيقي (قانوني فقط). فقد شهدت أوروبا خلال القرنين الماضيين بزوغ دول واختفاء أخرى وتفسخ غيرها الى كيانات سياسية عدة، وعودة بعضها للتوحد...الخ. والقول أن معظم دول "العالم الثالث" قد نشأت أولا بالمفهوم القانوني - كجزء من الميراث الكولونيالي- وقبل أن تنمو عوامل اجتماعية ومؤسساتية كافية لجعلها دولا "حقيقية" أو "ناضجة" لا يثبت سوى التمحور المفاهيمي حول نموذج مفترض لنمو الدولة الأوروبية باعتباره هو النموذج الحقيقي ولا نموذج غيره. والواقع أن مثل هذا التحليل يبعد الأنظار عن مشكلات دول "العالم الثالث" الفعلية الذي قد يعود بعضها الى أسلوب تشكيلها وتحديد إقليمها (حدودها) وفق اعتبارات ومصالح الدول الاستعمارية فقط، وقد يعود الى طبيعة العلاقات غير المتكافئة التي تربط هذه الدول بمراكز النظام الاقتصادي العالمي ووجود تقسيم عالمي للعمل يقيد نموها، وإن نجح بعضها القليل (حتى الآن) بفعل عوامل واعتبارات معينة الى الانتقال خلال العقدين الأخيرين من موقعه الطرفي في النظام الاقتصادي العالمي الى موقع

شبه-طرفي؛ ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة أو النمور الآسيوية، ويعتبر البعض إسرائيل من الدول شبه الطرفية. وقد تعود أيضا الى نمو هذه الدول الأحادي الجانب أي تطورها "الفائق عن اللزوم" في جوانب محددة - أجهزة الدولة نفسها - وتخلفها في جوانب أخرى. كما لا ينبغي تجاهل حقيقة الدعم والإسناد الذي تلقته (وما تزال) دول ديكتاتورية في العالم الثالث من مراكز النظام الرأسمالي العالمي (ومن الولايات المتحدة تقريبا)، انطلاقا من فهم تلك المراكز لمصالح الفئات المهيمنة فيها.

ولعل من جذور مشكلات عدد من الدول الطرفية تأسيسها من قبل برجوازية كولونيالية (رسم الحدود، ووضع أسس وبناء أجهزة الإدارة والجيش، والشرطة، الخ) وليس من قبل برجوازيتها المحلية. ولذا جرى تضخيم الجهاز البيروقراطي وخصوصا جانبه العسكري خدمة لأغراض برجوازية المستعمرات، وهي أغراض لم تكن تخدم (بل على العكس من ذلك في أحيان كثيرة) المصالح الوطنية للبلد المعني. ولذا حصلت الدولة على "استقلالية" نسبية عالية عن المجتمع. ويرى بعض المحللين أن "الأوليغاركية" العسكرية-البيروقراطية للدول المستقلة في العالم الثالث وجدت نفسها تقوم بدور الوسيط بين ثلاث فئات رأسمالية، هي، كما اسلفنا: كبار أصحاب الأراضي، والفئات الأخرى البرجوازية المحلية، ورأسمال الأجنبي (في المركز) أو الشركات المتعددة الجنسيات. وهذا يفسر وفق النظرية المذكورة النفوذ الواسع للدولة في هذه البلدان على المستويين الاقتصادي والسياسي. ويستند هذا الرأي، نظريا، على مقولة أن الدولة "تعكس" و "تمثل" أو "تكشف" الطبقات الاجتماعية (وإن كانت تميل لصالح الطبقات المالكة)، و "تتوسط" بينها (في حالات تتسم بتوازن

القوى الطبقية)، وأنها في بعض الحالات الطرفية تقوم بخلق أو تكوين طبقاتها الخاصة. والواقع أن فكرة البعض (Poulantzas, 1973) بأن الدولة في المجتمعات البرجوازية هي الرأسمالي الأكثر عقلانية تبقى الأقرب الى الصحة، وخصوصا إذا ما اقترنت بالاستقلالية النسبية وباعتبارها ساحة تنافس بين الشرائح المختلفة للبرجوازية، وإذا ما وضعت الدولة في إطار شبكة العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية.

لكن البعض يربط بين الدور المتضخم لبيروقراطية الدولة الطرفية بنموها الرأسمالي المتأخر (Ayubi,1995). وكان قد اشير الى أنه كلما تأخر النمو الاقتصادي (الرأسمالي) للبلد، لعبت الدولة دورا أكبر في "التنمية" الاقتصادية (Gerschenkron,1962). ومن هنا يلاحظ البعض أن الدول التي حققت استقلالها قبل الحرب العالمية الثانية (أمريكا الجنوبية، ودول البلقان) أبدت قدرة أكبر على تطوير برجوازية محلية (وطنية) من الدول التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية (معظم دول آسيا وأفريقيا)، أي بعد ترسيخ تقسيم عمل جديد على النطاق الدولي. لكن من الملاحظ هنا أن الدول الصناعية الحديثة (ذات الوتيرة العالية من النمو الاقتصادي وفق المعايير السائدة) تقع في غالبيتها العظمى في آسيا، مما يشير الى ضرورة توخي الحذر في إطلاق التعميمات، وضرورة موضعة الظواهر الاجتماعية في سياقها التاريخي المحلي، والإقليمي والدولي، وبترابطاتها الاقتصادية السياسية، إضافة الى السمات التكوينية والبنيوية للدولة المعنية. فعلى سبيل المثال يلاحظ في الدول الصناعية الحديثة دور بارز للدولة في الاقتصاد وهيمنة أيديولوجية تنموية قوية، إضافة الى قدرة من البرجوازية المحلية على الإستفادة من تقسيم العمل

الدولي لصالح تنمية الاقتصاد المحلي.

إن اعتماد الرأسمالية المحلية على حماية ودعم الدولة ليس سمة محصورة في الدول الطرفية. كما أن تولي الدولة الطرفية دورا مهما في الاقتصاد (أو في تشغيل نسبة عالية من قوى العمل في البلد) ليس محصورا في الدول الطرفية، إذ شكلت إحدى أهم سمات الدولة الاشتراكية، كما أنها سمة من سمات الدولة الرأسمالية في بعض مراحلها، رغم أن درجة ونوعية السيطرة أوالتأثير التي تمارسها الدولة على البرجوازية المحلية (والتطور الرأسمالي المحلي) وعلى الطبقة العاملة تختلف في الدولة الطرفية على تلك التي عرفتها الدولة "المتروبولية" (من دول مركز النظام الاقتصادي العالمي)، كما تختلف عن الدولة الاشتراكية بسبب غياب طبقة برجوازية تملك وسائل الإنتاج وقيام الدولة بالسيطرة عليها. وربما فسرت هذه السيطرة جوَانب من أزمة غياب الديمقراطية في غالبية الدول الطرفية.

لكن خضوع الرأسمالية المحلية والطبقة العاملة لسيطرة للدولة الطرفية أو تأثيرها القوي، وتضخم أجهزتها البيروقراطية العسكرية، وشبة العسكرية والمدنية لا يكفيان، وحدهما، في تحديد بنيتها بشكل كامل. فالدولة الطرفية لا تفهم بعلاقة السلطة مع "طبقاتها" وقواها الاجتماعية فقط. فهي لا تقوم في فراغ بل في نظام اقتصادي عالمي، له مركزه أو مراكزه، والدولة الطرفية، بحكم تكوينها التبعي، محكومة بتقسيم العمل في هذا النظام وبعلاقات المركز مع الأطراف. ولهذا فمن الضروري النظر الى الدولة الطرفية باعتبارها جسرا بين المجتمع المحلي والنظام الاقتصادي العالمي. بمعنى آخر تتولى الدولة الطرفية تسهيل وإزالة

العراقيل من طريق توسع وتمدد العلاقات الرأسمالية بشكل عام، وعلاقات التبادل التجاري بشكل خاص. وهي تعمل، في السياق ذاته، على صيانة مكونات معينة من تقسيم العمل الدولي داخل حدودها وذلك عبر إنتاج المواد الأولية بأسعار يحددها مركز السوق الرأسمالي العالمي، على سبيل المثال. والدولة الطرفية تستخدم أساليب مختلفة في سبيل ذلك، بما في ذلك تشريع القوانين التي توفر الشروط الملائمة للاستثمارات المحلية والأجنبية. أي أنها تتولى دمج المجتمعات المحلية في النظام الرأسمالي العالمي. كما تولت الدولة الاشتراكية دمج المجتمعات المحلية في النظام الاشتراكي، ومقاومة تغلغل العلاقات الرأسمالية قبل انهيار المنظومة الاشتراكية.

لمجمل هذه الأسباب يطرح بعض علماء الاجتماع السياسي (Ayubi, 1995) الحاجة لنظرية تربط بشيء من التفصيل بين مستلزمات المراكز الاقتصاد الرأسمالي العالمي وبين الإختيارات السياسية المتوفرة لبلدان الأطراف وشبة الأطراف. ومن هنا محاولة الربط بين نمو إستراتيجيات اقتصادية معينة في العالم الثالث (إستراتيجية تصنيع بدائل الواردات، على سبيل المثال) والمتغيرات التي دخلت على دور الدولة في تلك البلدان نتيجة التغييرات في التحالفات السياسية-الاجتماعية كما انعكست في الشعبوية والبيروقراطية -النسلطية و"الشركاتية"، والمتغيرات في تقسيم العمل الدولي أي الانتقال من الصناعة الثقيلة في المركز الى التكنولوجيا الراقية، على سبيل المثال.

إذن يتغير شكل ودور الدولة وفق طبيعة التحالفات الاجتماعية المحلية

والمتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها، ووفق إستراتيجيات مركز النظام الاقتصادي العالمي كما تعبر عنها مؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكلها ذات انعكاس على النظام السياسي، وعلى حضور الديمقراطية وشكل هذا الحضور.

الفصل الخامس

مكونات ومعيقات التحول الديمقراطي في الدولة الحديثة

ارتبطت الديمقراطية بأشكالها ومضامينها المعاصرة ارتباطا وثيقا بظهور الدولة الحديثة، أي بتبلور مفهوم للديمقراطية يرتكز على مبدأي المساواة والحرية بكل ما بينهما من توترات قد تصل في ظروف وشروط معينة الى حد التناقض والتصارع. وهو توتر يتجلى في الصراع بين الديمقراطية الليبرالية التي تركز على حرية الفرد وتحديدا في إطار الملكية والاستثمار والإدخار والاتجار والربح، وبين الديمقراطية الاجتماعية التي تشدد على المساواة في الحقوق والفرص وتحديدا في حقول التعليم والصحة والعمل والضمانات الاجتماعية المختلفة.

ويشير بعض مؤرخي الديمقراطية (Bobbio1989) أن الأخيرة ليست كلمة مطاطة لدرجة انها يمكن أن تعني ما يشاء المرء لها أن تعني. ويقول هذا البعض أن الديمقراطية هي نظام من القواعد الإجرائية التي تحدد من له حق أخذ قرارات ذات أبعاد جماعية وفي أي إطار يتم ذلك. ويعتبر أن هذه الإجراءات تشمل في الحد الأدنى: حق التصويت

والترشيح الكامل والمتساوي؛ وحكم الأغلبية المترافق مع ضمانات لحقوق الأقلية؛ حكم القانون؛ وضمانات دستورية لحرية الاجتماع والتعبير عن الرأي؛ والتداول الدوري للسلطة وإخضاعها للمساءلة. وحتى تخضع السلطة للمحاسبة والمساءلة ينبغي أن تكون علمانية، بمعنى أنها تمارس من قبل بشر معرضين للخطأ والتقصير ومسؤولين أمام الآخرين وفق قوانين اللعبة الديمقراطية.

ويعتبر عدد واسع من علماء الاجتماع في الغرب أن الديمقراطية المباشرة مستحيلة في المجتمعات الحديثة والمعقدة. رغم ذلك ينظر البعض الى التقدم الهائل الجاري في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره يوفر حلا لمشكلة إشراك المواطنين في مناقشة وتقرير شؤون الحياة العامة. ويقول بعض المعنيين أن الديمقراطية المباشرة يمكن ان تأخذ أشكالا مؤسساتية مختلفة كما هو حال مؤسسات الديمقراطية التمثيلية. غير ان الأولوية تبقى، في الواقع السائد في معظم دول العالم الثالث والعديد من الدول الاخرى كذلك، لترسيخ الديمقراطية السياسية التمثيلية، وارساء ارضية للديمقراطية الاجتماعية، وهو ما يؤكد عليه الديمقراطيون الاشتراكيون، والاشتراكيون: أي توسيع الديمقراطية لتشمل ليس فقط الحيز السياسي حيث يعتبر الأفراد مواطنين، بل وكذلك المجال المدني حيث يعامل الأفراد كرجال ونساء، وعمال ومعلمين وطلاب ومنتجين ومستهلكين...الخ.

لم تظهر الديمقراطية بمعناها الواسع، أي بمعنى انتخاب الافراد لحكامهم، وتمتعهم كمواطنين بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية تتسع أو تضيق حسب طبيعة النظام السياسي، لم تظهر إلا بعد نشوء الرأسمالية الحديثة

وتبلور ما يسمى بالدولة القومية (nation state). فقد دخلت ابعاد نوعية على مفهوم الديمقراطية بعد الثورتين الصناعية والفرنسية وحرب الاستقلال الأمريكية. وهو تطور لم يات نتيجة الواقع الاقتصادي-الاجتماعي الجديد فحسب، بل كذلك نتيجة نضالات واسعة شاركت فيها قطاعات واسعة من السكان في أوروبا، ولاحقا في المستعمرات، لتثبيت مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، ومبدأ العدالة الاجتماعية والحريات المدنية والسياسية والاجتماعية، والسيادة الشعبية وحق تقرير المصير، وإن بقيت تطبيقات هذه على ارض الواقع منقوصة، الأمر الذي يبقي آفاق النضال مفتوحة.

كان للديمقراطية، كمفهوم وقواعد وممارسة، أشكال حضور وتعبيرات جنينية أو محدودة على امتداد قرون طويلة، وفي حضارات عديدة ومتنوعة قبل التطورات التي شهدتها أوروبا منذ القرن السابع عشر: سواء كان ذلك في أثينا اليونانية أو في مجتمعات بدائية أو في تشكيلات سياسية ظهرت لفترات متباينة في أنحاء عديدة من العالم، بما في ذلك في التاريخ العربي والإسلامي. لكن هذه الأشكال والتعبيرات الديمقراطية بقيت محصورة في إطار فئات اجتماعية محددة تعمدت إستثناء غيرها في المجتمع من حيث المبدأ (العبيد والنساء على سبيل المثال). كما تعايش بعضها وفي ذات المجتمع (كما في أثينا) مع أشكال من العلاقات المتناقضة تماما مع مضمون الديمقراطية . وفي الواقع لم ترسُ الديمقراطية، سواء كشكل من الحكم يتيح للبالغين من مجتمع ما التصرف كجسم مقرر لسياسة ذلك المجتمع (ما يعرف بالديمقراطية المباشرة) أو شكلا يتيح للبالغين – بغض النظر عن الجنس أو اللون أو المعتقد – إنتخاب ممثلين عنهم الى هيئة تمثلهم (ما يعرف بالديمقراطية التمثيلية)،

لم ترسُ على أرض صلبة، نسبيا، إلا في القرن العشرين. ورغم ذلك، وبغض النظر عن موجات مدها وجزرها، تبقى الديمقراطية في اواخر القرن العشرين، بمضمونها السياسي والاجتماعي، ظاهرة محدودة الانتشار والتطبيق على الصعيد العالمي. وتبقى غالبية من دول العالم تعاني من غياب الديمقراطية السياسية والاجتماعية، ناهيك عن الاقتصادية.

وقف الفكر المحافظ، بتياراته المختلفة، ضد الحركة الديمقراطية منذ الثورة الفرنسية. ومن هذه التيارات بعض أصناف الفكر القومي الذي نشط مؤخرا في بعض بلدان أوروبا الغربية، على شكل حركات شعبوية وفاشية جديدة، ومنها ايضا التيار التقليدي وتيار ما بعد الحداثة (الرافض في جوهرة لقيم العقلانية، والتقدم). لكن يبقى أهمها التيار الذي يؤكد على الحرية الفردية، على تفوق النظام الرأسمالي على الأنظمة الأخرى كافة، وعلى اعتبار الديمقراطية الليبرالية قمة الانجاز البشري، وبالتالي نهاية التاريخ.

لقد برزت اتجاهات من الليبرالية الجديدة في الدول الرأسمالية المتطورة أخذت على عاتقها مهمة تقليص مفهوم المواطنة بحيث لا يتجاوز التمتع بحقوق مدنية وسياسية، بدون أية حقوق اجتماعية أو اقتصادية. فهذه الاتجاهات تسعى الى تفريغ المواطنة من مضمونها الاجتماعي، وابعاد الديمقراطية عن مبدأ المساواة الذي يتعارض مع التفاوتات الواسعة التي يولدها النظام الرأسمالي. ولذا أصبحت حقوق المواطنة من الموضوعات الرئيسية على جدول أعمال الأحزاب الاشتراكية واليسارية، كما نجد أن الأحزاب اليمينية (كالمحافظين في بريطانيا، والجمهوريين في أمريكا)

توجه سهام الاتهام للحقوق الاجتماعية للمواطنين بتهمة توليد 'ثقافة إتكالية' وتقتل روح المبادرة ولا تكافيء عليها. وكان لفكرة المواطنة في أيديولوجيات وتوجهات أحزاب المعارضة في دول أوروبا الشرقية تأثير جماهيري واسع من خلال طرحها للحقوق السياسية والمدنية ضد نظام الحزب الواحد وحجب التعددية السياسية والحزبية.

هناك، منذ الحرب العالمية الثانية، توجه نحو كسب أو تكريس الحكومات والأنظمة لشرعيتها عبر توليد نمو اقتصادي (مقاس بمعدل نمو الدخل المحلي الاجمالي أو بمعدلات الاستهلاك المادي). ولذا يقود تراجع النمو الاقتصادي والتأزمات الاقتصادية سواء كان لعوامل اجتماعية أو اقتصادية أو سوء إدارة (أو للأسباب هذه مجتمعة) أزمة شرعية، أو يدفع للبحث عن مصادر أخرى للشرعية (دينية، أو مواجهة مخاطر خارجية فعلية أو مفتعلة..). ومن المتوقع أن يولد هذا حالات جديدة من الإضطرابات السياسية والاجتماعية، ولجوء السلطة الى استخدام العنف لقمع المعارضة والحركات الاحتجاجية.

ومن جانب آخر يزداد دور العلاقات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية-المعلوماتية بين الدول. ولعل أهم تلك العلاقات تلك التي تقوم بين الدول الغنية والفقيرة، والاتساع المطرد للفجوة بينها وخصوصا امام المتغيرات في بنية الاقتصاد العالمي. وهي علاقة تستند على شحنات عالية من التوتر. وإذا لم يحصل تحرك باتجاه المساواة الاقتصادية بين دول العالم فإن آفاق التعايش السلمي في العالم ستبقى هشة، بل ومعرضة للتفجرات المتتالية ومتعددة الاشكال.

يقول الكاتب الأمريكي، **ناعوم تشومسكي**:

"إن التحول من الاقتصاديات القومية الى الاقتصاد الكوني كان له الأثر.. في إضعاف الديمقراطية . فالسلطة تنتقل من الدول الى الشركات فوق القومية العملاقة، وبعيدا عن المؤسسات البرلمانية. وخلال ذلك هناك بنية تتوحد حولها تلك الشركات فوق القومية. ويتحدث البعض (مثل صحيفة "الفيننشال تايمز" البريطانية) عن وجود "حكومة واقعية في العالم"، تشمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، "غات"، ومنظمة التجارة العالمية، والهيئة التنفيذية للدول السبع، الخ. ويتولى التكنوقراط (المعزولون عن السياسة) العمل من اجل صحة الاقتصاد بالمعنى التقني للتعبير، والذي يعني نمو بطيء، وأجور منخفضة–لكن أرباح عالية لذلك الجزء من سكان العالم الذي يتمتع بثروة وامتيازات هائلة".

مقولات متداولة حول التحول نحو الديمقراطية:

نتطرق فيما يلي الى أبرز المقولات التي تتردد في العلوم الاجتماعية حول التحول الى الديمقراطية وعلاقة نمط الدولة بالديمقراطية:

١- إذا سبقت الليبرالية – والمقصود هنا هو الليبرالية الاقتصادية – الديمقراطية، فان حظ الأخيرة في التوطد والترسخ أكبر بكثير مما لو حدث العكس. ويعود سبب ذلك الى أن اقامة الديمقراطية على أرضية ليبرالية يجردها من الخطر على السلطة السياسية. ويتضح ذلك من سلوك الطبقة العاملة إزاء النظام السياسي: فإذا واجهت دولة ليبرالية فإنها تميل الى التركيز على العمل النقابي، أما إذا واجهت دولة تسلطية

ومعادية للاشتراكية والعمل النقابي، فإن الطبقة العاملة تسيس نفسها ومطالبها. وتطرح هذه المقولة لتفسر الفرق بين سلوك الطبقة العاملة، على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية حيث واجه العمال دولة ليبرالية منحتهم المواطنة قبل تصنيع البلد، وبين روسيا القيصرية حيث رفض النظام الاستبدادي الإصلاح الديمقراطي. فكانت النتيجة أن بقيت الولايات المتحدة بدون اشتراكية، في حين قامت ثورة اشتراكية في روسيا. بتعبير آخر تصر هذه المقولة على أن نمط الدولة (وفق طبيعة النظام السياسي السائد فيها) يؤثر على شكل وأهداف الحركات الاجتماعية-السياسية واتجاهها العنفي أو السلمي.

٢- لا "ديمقراطية بدون برجوازية"، وهي أحد مقولات السوسيولوجي برنغتون مور (Moore, 1966). لقد حدد الكاتب المذكور، مستخدما التحليل التاريخي المقارن، ثلاث طرق تاريخية للمعاصرة:

أ- ظهور **نظام ديمقراطي**، كما في بريطانيا وفرنسا، مع بروز برجوازية قوية ومستقلة في مواجهة النظام السابق. وتمكنت البرجوازية في هذين البلدين من فرض سيطرتها على السياسية القومية مع الحفاظ على ميزان قوى متقارب بين الطبقة المالكة (تحديدا ملاك الأراضي) وبين الدولة في وضع كان فيه نفوذ الفلاحين ضعيفا أو معدوما نتيجة تحويلهم الى عمال بعد رسملة الزراعة بما في ذلك من قبل الارستقراطية البريطانية نفسها.

اي ان الديمقراطية الليبرالية كنظام حكم تظهر في مرحلة تاريخية محددة، اي عند ظهور وتوطد الرأسمالية، وعند توفر شروط بنيوية (سياسية-اقتصادية) معينة، أبرزها شرطان: الاول، امتلاك الدولة قدرة

على فرض سلطتها وتثبيت شرعية احتكارها لاستخدام العنف بحيث يكون هناك جسم محدد وواضح المعالم قادر على وضع القوانين وتطبيقها؛ الثاني، توفر درجة كافية من الفصل بين مؤسسات الحكم من جانب وآليات استملاك الفائض من المنتجين المباشرين من جانب ثان. بتعبير آخر تتطلب الديمقراطية الليبرالية "فصل" وسائل الادارة العامة، بما هي مركزة واحتكار استخدام العنف في اطار الولاية القانونية للدولة، وبما هي نظام مالي موحد، وجهاز قضائي وآخر تشريعي، عن وسائل استملاك الفائض الاقتصادي. ففي التشكيلات الاجتماعية ما قبل الراسمالية لم تكن وسائل الادارة العامة مميزة او مفصولة عن وسائل استملاك الفائض الاقتصادي. لكن توطيد الديمقراطية على طبيعة وشكل التحالفات الطبقية في الدولة المعنية وطبيعة وشكل الصراعات الاجتماعية فيها.

ب- ظهور **الفاشية**، كما في اليابان والمانيا، في ظل شروط كان أبرزها الضعف النسبي للبرجوازية المدينية. وقيام ملاك الاراضي برسملة الزراعة وتحويل الانتاج الى انتاج للسوق اعتمادا على سيطرتهم على أجهزة الدولة التي تولت فرض الانضباط والسيطرة على الفلاحين.

ج- ظهور **الشيوعية**، كما في الصين، في ظل ظروف اتسمت بضعف البرجوازية المدينية وسيطرة الدولة عليها. كما اتسمت بفشل ملاك الاراضي في رسملة الزراعة من جانب، وتماسك الفلاحين وتحالفهم مع أطراف تمتعت بمهارات تنظيمية عالية (الحزب الشيوعي الصيني).

وتمثل الهند بالنسبة **لبرينغتون مور** حالة خاصة: فقد فشلت تجربة

التحول الرأسمالي فيها حتى فترة الاربعينيات لان الدولة الكولونيالية البريطانية حمت الشريحة العليا من ملاك الاراضي ومكنتها من الاستئثار بقسم كبير من الفائض الاقتصادي المتولد عن عمل الفلاحين بدلا من تحويله للتنمية الصناعية. وتم ذلك في ظل ضعف البرجوازية المدينية في البلد، وغياب أو ضعف الحوافز لرسملة الزراعة من قبل ملاك الاراضي. كما غاب تماسك الفلاحين واتسمت قيادتهم السياسية بالضعف بعكس الوضع الذي تميزت به الصين في الفترة نفسها. بتعبير اخر كان الاطار البنيوي الاجتماعي والسلطوي في الهند غير واعد ديمقراطيا، رغم ذلك قام في الهند نظام ديمقراطي برلماني. فكيف تم ذلك؟

يجيب **برنغتون مور** بما يلي: اعتمد الحكم البريطاني على الفئات الريفية العليا وكبار ملاك الاراضي في الهند مما عزل الفئات المالكة في الريف عن الفئات التجارية المدينية والمهنية وكذلك البرجوازية الهندية الجديدة كما ظهرت في القرن التاسع عشر. وبهذا منع الاستعمار الانجليزي، موضوعيا، قيام تحالف رجعي على غرار النموذجين الالماني والياباني. وكان لهذا دور حاسم في ظهور الديمقراطية البرلمانية في الهند. وساهم في الاتجاه نفسه قيام – بدفع من الاستعمار البريطاني – البرجوازية الهندية بالتفاهم مع الفلاحين لتأمين قاعدة اجتماعية واسعة لها. بتعبير آخر شهدت الهند بروز ديمقراطية برلمانية دون وجود طبقة برجوازية مدينية مهيمنة ودون رسملة واسعة للزراعة. كما قاد الاصلاح الزراعي الى اختفاء الامراء واصحاب الاراضي الكبار واستبدالهم بطبقة جديدة من الفلاحين الاغنياء او "الرأسماليين المخصيين" على حد تعبير البعض. وجرى في معظم الاقاليم تمثيل هذه الشريحة الاجتماعية بشكل

جيد في السلطة التشريعية في اطار الفيدرالية الهندية، مما وفر – عبر علاقة هذه الشريحة مع البيروقراطيات المحلية، وتحديدا الشرطة – عاملا داعما للديمقراطية الليبرالية التي حمت مصالح هذه الشريحة. لقد توفرت اشكال مختلفة من العمل الجماعي والاحتجاج، واتاح النظام المتشكل للنخبات المحلية وليس فقط للفلاحين الاغنياء تكوين مصلحة في الديمقراطية الشكلية على صعيد الولاية، مما اعطى مناعة ما للديمقراطية الهندية.

لقد دخلت تطورات على البنية الطبقية "القومية" في الهند منذ الخمسينيات والستينيات، منها؛ تحول البرجوازية المحلية الى قوة حيوية في مواجهة الدولة "القومية" وحزب المؤتمر الحاكم، ومنها كذلك؛ تخفيف القيود على الترخيص الصناعي والتعاون الاجنبي، وادخال اشكال من الدعم للقطاع الخاص "الشركاتي" (corporate)، وعدد من الاجراءات الاخرى التي سرعت التنمية الرأسمالية. أما القوى المنظمة على اساس مصالح (كالعمال الصناعيين، والروابط التجارية المدينية، والاتحادات المهنية، وموظفي الدولة...) فشكلت نحو ١٠٪ فقط من سكان البلد، ونزعت نحو التبعثر على الصعيد القومي. ويقول بعض علماء الاجتماع ان تقلص "استقلالية" الدولة تجاه الطبقات المهيمنة جعل الاخيرة اكثر قسوة وشراسة في التعاطي مع الصراعات المجتمعية (الطبقية والإثنية والدينية) ومع المعارضة السياسية كذلك. وجرى تشريع قمع واسكات المعارضة السياسية، والقيادات النقابية ونشطاء حركة الحقوق المدنية وغيرهم من معارضي النظام وخاصة في اقاليم معينة. ويقول هؤلاء المحللون ان الخوف على الديمقراطية في الهند يستند الى ان الدولة آخذة

في فقدان "استقلاليتها" إزاء الطبقات المهيمنة، ويستند الى عدم اكتراثها بالمطالب الديمقراطية للحركات السياسية، وخصوصا تلك التي لها قاعدة شعبية.

تبدو مقولة "لا ديمقراطية بدون برجوازية" صحيحة في الحالات التي تقف فيها برجوازية مدينية صاعدة ضد سلطة تقف ضد عملية رسملة الاقتصاد بشكل عام والزراعة بشكل خاص. هكذا كان حال البرجوازية الصاعدة في بعض بلدان أوروبا الغربية التي قادت تحولات ديمقراطية في مواجهة النظام السابق. وينبغي التذكر أن الديمقراطية التي يجري الحديث عنها هي من النمط الليبرالي الذي وان وفر للعامل "جزرة" حرية التنظيم النقابي ضد صاحب العمل، فانه، في المقابل، يرفع "عصا" غليظة ضد الذين تحدّوا النظام أو الدولة. لكن البرجوازية (وهي ليست طبقة متجانسة دائما)، لم تكن دائما مع الليبرالية كما ينوه منتقدو **برينغتون مور**. وهذا صحيح بما في ذلك في أوروبا، كما هو حال ألمانيا فترة وايمر: ففي الحالة المذكورة كان للدولة الفضل الأول لنمو البرجوازية، حيث أسهمت الدولة إسهاما واسعا في عملية التصنيع. ومن هنا لم ترفض البرجوازية الالمانية وجود دولة ديكتاتورية، حيث اخذت "الأمة" و"النظام"، كقيم سياسية، أهمية أكبر من الحرية السياسية. لقد قامت النخبة الحاكمة بدور نشط في تدمير الليبرالية عبر سياسة "فرّق تسد"، فتولت، على سبيل المثال، زرع الشقاق بين أحزاب البروتستانت والكاثوليك (Hall, 1993). كما أن تجربة بعض البلدان الأوروبية في الثمانينيات من القرن العشرين تشير الى ان البرجوازية أو بعض شرائحها قد تتراجع بسرعة عن بعض أشكال الديمقراطية الاجتماعية (المتمثلة فيما يعرف

بدولة "الرفاه" او الرعاية) وقد تلجأ الى وضع القيود على النقابات العمالية، إذا ما تغيرت موازين القوى الداخلية لصالحها كما حدث في بريطانيا في عهد **تاتشر** وفي الولايات المتحدة في عهد **ريغان**.

لكن الأهم من دور البرجوازية في توطين الديمقراطية، هو دور الطبقة العاملة، وتحديدا الفئات المدينية منها. فهي طبقة لها مصلحة في تكريس الديمقراطية وتوسيعها: وتؤكد الدلائل التاريخية المقارنة أن الأحزاب التي مثلت الطبقة العاملة سعت الى توسيع حق التصويت والترشيح، والى مأسسة الحقوق الاجتماعية. رغم ذلك تبقى هذه المقولة ليست مطلقة الصحة، لأن بعض الأحزاب العمالية، وتحديدا تلك التي اعتمدت الشعاراتية والتكتيكات المغامرة بدلا من السياسة الواقعية الموجهة نحو التغيير الاجتماعي التراكمي، عرقلت، موضوعيا، تقدم الديمقراطية. إلا أن مقولة أن الطبقة العاملة لها مصلحة موضوعية في توطيد الديمقراطية، وأن أحزابها ونقاباتها تجهد لتوسيع وتطوير الديمقراطية، تبقى مقولة صحيحة تاريخيا.

٣- كلما زادت درجة تمركز الملكية في المجتمع ضعفت فرص توطين الديمقراطية. ويضيف أصحاب هذه المقولة أن الإصلاح الزراعي الجذري وتخفيف التمركز الشديد للصناعة ضروريان للنظام الديمقراطي. وتعطي هذه النظرية أهمية خاصة الى تطوير الكفاءات الفنية في البلدان الصناعية المتطورة كعامل ذي وزن متزايد في مواجهة اعتبارات الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وتعتبر أن العامل الماهر، بحكم اعتماده على حرية الحركة والوصول الى المعلومات، هو مصدر دمقرطة، وتحديدا عندما يشعر أن النظام يقوم بفرض قيود على أسلوب حياته. صحيح أن

العامل الماهر أو الفني له وزن متزايد في عالم التكنولوجيا المتطورة التي تعتمد عليها الصناعة والحياة العامة بشكل متزايد في البلدان المتقدمة اقتصاديا، لكن دور العامل الفني (التكنوقراط) في العمل السياسي بشكل عام وفي توطيد الديمقراطية بشكل خاص يعتمد على وجود أحزاب سياسية ذات قاعدة اجتماعية واسعة نسبيا تتبنى اسس وقواعد الديمقراطية السياسية، وعلى قدرة هذه على التعبئة السياسية وإحداث تغيير اجتماعي.

٤- يصعب الانتقال من نظام تسلطي الى نظام ديمقراطي إذا كان تحت تصرف السلطة قوة قمعية كبيرة قادرة على تصفية أو لجم المعارضة. فقليلة هي الأنظمة التي انهارت في الوقت الذي كانت تتمتع فيه بجيش بيروقراطي قوي، والامثلة على هذا عديدة في منطقة الشرق الاوسط. لكن من المهم هنا تحديد موقع الجيش في النظام السياسي والمجتمع. فحتى عندما يكون الجيش في ثكناته - وهو من المؤسسات المنظمة تنظيما حديثا ممركزا وذات وزن وحجم كبيرين قياسا بالمؤسسات الأخرى في معظم بلدان العالم الثالث - فإنه يبقى قادرا على الخروج منها والاستيلاء على السلطة بالقوة، وخصوصا إذا افتقر البلد الى "مجتمع سياسي" (حكومة شرعية، وأحزاب سياسية جماهيرية، هيئة تشريعية منتخبة ..) و"مجتمع مدني" (مؤسسات نقابية وقطاعية ومهنية...) متنوعين ومن القوة بحيث يحدان من التمركز الشديد للسلطة.

٥- يصعب التوفيق بين ظاهرة "التجزؤ الاجتماعي" التي تسود العديد من دول العالم الثالث وتحديدا في افريقيا وآسيا، وبين التعددية السياسية التي تقتضيها الديمقراطية الليبرالية. لكن هناك من يرى أن عكس هذه المقولة

هو الصحيح. فالديمقراطية تتحقق كما يشير أحد المفكرين العرب الى حد كبير بالاعتراف بالتعددية بأشكالها الأولية (العرقية، والدينية، والثقافية، الخ) أكثر مما تحقق بإنكارها (سلامة، ١٩٩٥). فهذا الاعتراف يحرم أو يزيل، على الأقل، الشرعية عن النزعة الاستبدادية التي تتجلى في تسلط جزء من المجتمع على أجزائه الأخرى. في حين يشكل هذا الإنكار التربة الخصبة للسلطات الاستبدادية التي تستغل هدف تحقيق "التكامل" الوطني لاستبعاد أي انفتاح ديمقراطي، بل للتغطية على الاصول التجزيئية للقيادة السياسية. لذا يرى بعض علماء الاجتماع أن التعددية الاجتماعية هي عامل مؤاتٍ للتعددية السياسية وتتجسد في نظام برلماني بصورة افضل مما تتجسد في نظام يركز على إقامة سلطة تنفيذية قوية. ذلك أن تشريع وتنظيم المنافسة بين الأحزاب السياسية هو من الوظائف الرئيسية للديمقراطية. وهذا يعني سيادة المؤسسات التشريعية على المؤسسات التنفيذية. ويشير هؤلاء الى أن النظم البرلمانية اكثر ملاءمة من النظم الرئاسية في تدعيم المؤسسات الديمقراطية المقامة حديثا بسبب تشكلها من عدد واسع من الاحزاب ومن حكومة ائتلافية. وهذا مهم في المجتمعات التي تعاني، لسبب او لآخر، من الانقسامات الواسعة.

٦- للعوامل الدولية تأثير خاص على العملية الديمقراطية في العالم المعاصر. وتقول وجهة النظر هذه أن تأثير العوامل الخارجية لم يلق اهتماما كافيا من المعنيين بمشكلات التغيير الاجتماعي. وتشير الى أن اليابان وألمانيا تحولتا الى ديمقراطيات على أيدي الحلفاء، وسمحت هزيمة قوات المحور باستعادة الديمقراطية في معظم أوروبا. ويعتبر البعض أن التغييرات في أوروبا الشرقية لم تحصل إلا بعد رفع اليد

السوفياتية عن دول أوروبا الشرقية. ويشار في هذا السياق الى أن عددا من جوانب النظام العالمي المعاصر تشجع توطيد الديمقراطية، ابرزها انهيار منظومة الدول الاشتراكية، والتوقف من قبل الغرب عن التأييد التلقائي للدول الديكتاتورية. كما يشار الى الاهتمام الدولي الأوسع في الديمقراطيات الناشئة، الى الاعتقاد السائد، والخاطيء، بأن الديمقراطية الليبرالية ضرورية للنمو الاقتصادي. وجاء توطد هذا الاعتقاد بعد فشل تجارب الإدارة الممركزة للاقتصاد. فهو اعتقاد خاطيء لأنه يغفل الفشل الاقتصادي في العديد من البلدان التي اعتمدت ولا تزال الاقتصاد الليبرالي والديمقراطية السياسية ونصائح وتوجيهات وضغوطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما هو الحال في العديد من بلدان العالم الثالث. كما يغفل النجاح الاقتصادي (بالمقاييس الكلاسيكية المتداولة) الذي تحقق في دول لا تتمتع بالديمقراطية السياسية (بما في ذلك النمور الاسيوية، والصين الشعبية).

بغض النظر عن صحة التوقعات والتصورات الآنفة الذكر، فان عقبات عدة تعترض طريق الديمقراطية بمضامينها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بفعل العوامل والتأثيرات الخارجية (ما يسمى بالعولمة – على صعيد الاتصالات والاقتصاد بالأساس – أحيانا، والنظام الدولي الجديد – على الصعيد السياسي بالأساس – أو نظام القطب الواحد أحيانا أخرى...الخ)، من أبرزها: الضغوط التي تضعها الدول الغربية والوكالات الإقراضية الدولية على العالم الثالث من اجل الخصخصة، والانفتاح الاقتصادي، ورفع الدعم عن السلع الأساسية. هذا إضافة الى المشكلات المترتبة على الديون الخارجية وتفاقم اللامساواة والمشكلات

المعيشية في العديد من دول العالم. وإضافة الى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في النظام الاقتصادي العالمي، ووضعها اعتبارات ومصالح الرأسمال الأمريكي، وتوجهات المستهلك الأمريكي فوق الاعتبارات الآخرى. لقد انتقل، موقف الولايات المتحدة من موقف مؤيد باستمرار للانظمة الديكتاتورية الى موقف مؤيد للدمقرطة المحدودة . وهو تغيير تستدعيه مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ولا ينبغي الاستدلال منه على أنه تحول في الموقف الأمريكي من الديمقراطية. فالدمقرطة، خصوصا في دول شرق جنوب آسيا، تقود الى رفع أجور العمال مما يجعل صادراتها الى الولايات المتحدة أقل تنافسية، كما أنها تسهل فتح أسواق هذه الدول للبضائع الامريكية.

يقف الاقتصاديون الليبراليون، في العادة، مع مفهوم الدولة كحارس ليلي. وهو مفهوم يترك مجال المبادرة بالكامل للمجتمع المدني والقوى الفاعلة هناك. ووفق هذا التصور تتولى الدولة الإشراف على "قوانين اللعبة". ومن هنا نجد أن بعض الليبراليين الاقتصاديين الذين يرفضون تدخل الدولة في الاقتصاد يؤمنون بتدخلها في الجوانب الثقافية. وفي الواقع تقوم المحاججة الليبرالية على أن الديمقراطية التمثيلية لا يمكن ان تكون إلا ديمقراطية رأسمالية لأن الراسمالية هي الوحيدة القادرة على تقييد سلطة الدولة ديمقراطيا.

تقوم المحاججة المذكورة على الفرضيات التالية التي تستند الى الايمان بالملكية الخاصة، والسوق الحرة، وتعددية السلطة (Beetham, 1993):

١-يتيح تملك الدولة لوسائل الإنتاج منع الموارد بما في ذلك مصادر

الرزق عن القوى المعارضة، في حين توفر الملكية الخاصة مثل هذه المصادر للمعارضة؛

٢-يمنع النظام الاشتراكي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وهذا يؤدي الى منع نشوء أحزاب سياسية مناوئة للاشتراكية، ومن هنا توجه الدول الاشتراكية الى نظام الحزب الواحد بعكس الرأسمالية التي تتيح تعددية في أشكال الملكية وبالتالي تعددية سياسية وحزبية في النظام السياسي؛

٣-تولد الدولة وحشا بيروقراطيا إن هي تولت إدارة الاقتصاد بديلا عن السوق الحرة، وهذه البيروقراطية ستقمع روح المبادرة في المجتمع؛

٤- يتيح القطاع الخاص، بعكس القطاع العام، حرية واسعة للإختيار وهو أمر ملائم للديمقراطية؛

٥-تعتمد الحريات السياسية، وهي جوهرية للديمقراطية، على تنوع مصادر السلطة القادرة على مراقبة وتقييد بعضها البعض. بالإضافة الى ذلك، فإن فصل السلطة بين الحيزيين الاقتصادي والسياسي، وهو ما توفره الرأسمالية، أمر حيوي للديمقراطية. يمكن تلخيص هذه النظرية بالقول أن الرأسمالية هي شرط ضروري، لكنه غير كاف، للديمقراطية السياسية؛ أي انه يمكن أن يكون هناك رأسماليات ديمقراطية ورأسماليات ديكتاتورية، لكن - حسب ذات النظرية - لا يمكن أن يكون هناك إلا ديكتاتوريات اشتراكية.

لكن اصحاب النظرة الاشتراكية يردون على المقولات السابقة بما يلي :(Breitenbach,1990)

١-تجعل الرأسمالية عملية دمقرطة مكان العمل مستحيلة لأن الادارة مسؤولة أمام اصحاب الشركة وليس امام العمال؛

٢-إن قدرة تحمل الرأسمالية "لتجارب اشتراكية" قدرة محدودة جدا، وهي تجارب ينبغي أن تجري في ظل ظروف غير مؤاتية، وقد بين السجل التاريخي انه إذا ما تحولت الحركة الاشتراكية الى حركة جماهيرية ذات نفوذ قوي فإن الرأسماليين يلجأون الى دعم الديكتاتوريات لضربها؛

٣-يعني ترك قرارات اقتصادية اساسية الى قوى السوق تسليم مجال حيوي من مجالات تقرير المصير الجماعي الى القوى العشوائية المتمثلة في الخيارات الخاصة والى المؤسسات القوية التي لا تخضع لمحاسبة ومساءلة الجمهور العام؛

٤-إن عملية الاختيار في سوق الاستهلاك تعتمد على الدخل من أسواق العمل ورأس المال، ومن خصائص السوق تعميق وتوسيع اللامساواة في الدخل والملكية وفرص الحياة، الخ. وهذا يدفع الدولة الى الاعتماد المتزايد على وسائل القمع لإخماد المعارضة ضد واقع اللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية.

٥-إن التعددية الرأسمالية تعددية مقيدة بفعل تعدد أنماط الدمج الرأسمالي في الدولة البرجوازية، في حين يمكن أن تكون التعددية الاشتراكية أكثر تنوعا بسبب كونها غير مرتبطة بالصراع الطبقي عند مفصل الإنتاج تحديدا (Miliband, 1969).

يجادل الشيوعيون والاشتراكيون ردا على الانتقادات حول اسلوب ووتيرة اجراء الانتخابات في هذه الدول، ان الانتخابات تأخذ وظيفة مختلفة عن تلك التي تجري في المجتمعات البرجوازية. ويشير هؤلاء الى ان التنافس نفسه مقيد الى حد كبير في المجتمعات الطبقية؛ فالعمال والفئات المستغلة والمضطهدة لا تستطيع، على سبيل المثال، التصويت على ان إنهاء الراسمالية، وان البرجوازية تخدم مصالحها الضيقة. وتشير بعض الدراسات في بعض البلدان الاشتراكية الى ان المشاركة في الحياة السياسية في هذه البلدان كانت اوسع من البلدان ذات الديمقراطيات الشكلية (Gough, 1990). فرغم ارتباط المنظمات النسائية والنقابات واتحاد الفلاحين ببنى القرار الحزبي في فيتنام، ورغم وصفها من قبل نقادها كتعبيرات عن التعبئة السياسية، زعم هذا وذاك فانها كانت تقوم بمناقشة التوجهات السياسية وتدخل عليها، في الكثير من الاحيان، تعديلات مهمة. وتعتبر الدراسة المذكورة ان المواطن الفيتنامي كان يتمتع - وقت اجراء البحث في اواخر الثمانينيات- بتأثير في مجالات عديدة من الشؤون الحياتية أكثر من المواطن الامريكي.

ويعتبر علماء اجتماع انه من الخطأ وضع كل الأنظمة الاشتراكية (الانظمة التي يحكمها حزب شيوعي) في سلة واحدة، وافتراض ان ما جرى في شرقي اوروبا سيجري في بقية الانظمة الاشتراكية. ويعتبر هؤلاء ان كل نظام اشتراكي يتمايز عن الانظمة الاخرى حتى في آسيا، كما هو حال الصين وشمال كوريا وفيتنام ولاوس ومنغوليا التي عرفت انتخابات شارك فيها عدد من الاحزاب عام ١٩٩٠ (بعد رحيل القوات السوفيتية). ويشير هؤلاء الى النجاح الذي يحققه الاقتصاد الصيني (حيث

فاق معدل النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي يفوق اي اقتصاد رأسمالي في آسيا او في الغرب خلال النصف الاول من الثمانينيات) بعد التحول من اقتصاد ممركز الى اقتصاد سوق. وقد تم هذا التحول دون نصائح البنك الدولي و"خبراء" الغرب الاقتصاديين. ويشير هؤلاء الى ان التحول الاقتصادي في الصين بدا يشجع تحولات سياسية كإعطاء صلاحيات اكبر للهيئات التشريعية المنتخبة. ويطرح البعض أن هذه التحولات الاقتصادية والسياسية في الصين ربما تعني اشكالا جديدة من الديمقراطية "بحيث تكون غير رأسمالية ولكن في مجتمع مركب ويحكم نفسه" (Blackburn, 1991).

لقد اخذ نمط التغيير في الدول العربية بعد استقلالها السياسي نفس المنحى الذي اتخذتها تركيا في العشرينيات والثلاثينيات، أي في بدايات تشكلها الحديث بزعامة أتاتورك. وهو تغيير كانت احدى أبرز سماته انه موجه من فوق. وهو تغيير اتخذ في عدد واسع من تلك الدول اجراءات هادفة للاصلاح الزراعي (وبالتالي لاضعاف وتهميش كبار ملاك الاراضي) وتقييد أو تصفية رأس المال الأجنبي. كما اعتمد على التنمية الصناعية الموجهة من قبل الدولة، وتقوية أجهزة السلطة القمعية (الجيش، الشرطة، والمخابرات) والسعي للسيطرة على أو احتواء المؤسسة الدينية. لقد برزت تباينات مهمة في التطبيق استندت الى علاقة كبار اصحاب الاراضي بالسلطة السياسة، ونفوذ المؤسسة الدينية في المجتمع وشكل تكوينه التعددي (الطائفي والاثني)، إضافة الى أشكال السيطرة التي اعتمدتها الدولة، وخصائص شبكة علاقاتها بمحيطها ومع مراكز النظام الرأسمال العالمي.

أي أن الدولة الحديثة في العالم العربي نجحت في فترة قصيرة بعد الاستقلال السياسي في فرض سيطرة مركزية على المجتمع مع أيديولوجية وطنية استهدفت تكوين هوية خاصة بكل دولة مهما صغر حجمها وامكاناتها. كما قامت بالسيطرة على أهم آليات استملاك الفائض الاقتصادي من المنتجين المباشرين في محاولة لتسريع التحول الرأسمالي. في الدول النفطية قامت الدولة بالسيطرة على العائدات النفطية والسيطرة على أوجه وطرق استثمارها وتوزيعها، ومن هنا تسميتها بالدولة "الريعية". يقول **غسان سلامة** (سلامة، ١٩٩٥):

لعبت عائدات النفط دورا رئيسيا في تدعيم هذه السلطات، ثم في

الفصل السادس

ملاحظات أوليـة حول الدولـة والديمقراطية في العـالم العـربي

نحتاج عند البحث في تكوين الدولة الحديثة فـي العـالم العربـي، كمـا فـي مناطق أخرى، الى منهج تاريخي لا يستثني نمط الانتاج الخراجي الذي ساد في منطقة الشرق الاوسط لفترة طويلة قبل بـدء تغلغـل نمـط الانتـا الرأسمالي الذي تم عبر التمدد الكولونيالي الاوروبي. وهـو تغلغـل غ وان على مراحل، التركيبة الاجتماعية لبلـدان المنطقـة. كمـا رسـم وحدود دولها. لقد انتجت المرحلة الكولونيالية طبقة جديـدة مـن ا الاملاك المدينيين قامت، وان على فترات مختلفة، وبتحالفات تبا دولة واخرى، في الامسـاك بالسـلطة السياسـية. لقـد جـرى خ الكولونيالية تنظيم الحياة السياسـية علـى اسـس مـن العلاقـا يستأثر الاعيان أو الوجهاء بإدارة الدولة وممارسة السلطة المنافع لزبائنهم (قبائل، مناطق، فلاحيـن، عمـال مدينيي هؤلاء بخدمات معينة (بما فيها دعم سياسي يقوم علـ في العادة ...) الى الاعيان او الوجهاء.

افلاسها في مهمتها. واذا تعين البحث عن خصوصية ما لهذه المنطقة من العالم [أي العام العربي]، فلا شك أننا سنجدها، بأيسر السبل اقناعا، في شيوع الاقتصاد الريعي. والواقع أن الريع (خاصة الريع النفطي، ولكن يضاف اليه ايضا المعونة الخارجية، ورسوم عبور قناة السويس، والريع المستمد من الوظيفة الاستراتيجية لهذا البلد أو ذاك، الخ) قد ضاعف في اللحظة المناسبة أهمية ذلك المركز الخارجي والفوقي للدولة على المجتمعات. وأدت النفقات العسكرية الباذخة، والابتزاز المنظم ببراعة من قبل الدول غير النفطية أو التي يوجد فيها القليل منه ازاء البلدان المصدرة له، والمعونة الامنية الثنائية غير المدرجة في ميزانية الدولة، الى دعم استقلال الاجهزة بالنسبة الى المجتمعات، ووفرت للمستبدين وسائل تحديث الأدوات التي يستخدمونها في السيطرة دون أن يثقلوا كاهل السكان بالضرائب والرسوم".

يرى **عزيز العظمة** أن الدولة الحديثة في العالم العربي كانت علمانية في البداية، لكنها تأقلمت تدريجيا، ولأسباب يقع في مقدمتها الانتهازية السياسية، مع مطالب القطاعات الاسلامية في المجتمع الى أن انتقلت هي نفسها، وان بتفاوتات، الى أداة للأسلمة وتبني،عمليا، برامج تلك القطاعات (العظمة، ١٩٩٢). ويوضح الكاتب أن هذه العملية تسارعت أولا في مصر في عهد السادات ليجري التخلي من قبل الدولة الحديثة عن أصلها الليبرالي والعلماني المزدوج في كل العالم العربي بما في ذلك في العراق وفي سوريا (وان بقدر أقل)، ويضيف البعض جزائر جبهة التحرير الوطني.

ويطرح **العظمة** ان "الديمقراطية" في خطاب الحركات الأصولية ليست

في الواقع سوى وسيلة لترجمة فكرة الوحدة المجتمعية من مثل أعلى لتشكل بنية المجتمع الى حقيقة واقعة في بناء الدولة. وهذا النوع من بناء الدولة يرفض التعددية السياسية والديمقراطية التمثيلية، ولا يتقبل سوى تعددية الطوائف الدينية أو تعددية "الحضارات العالمية". ويشدد العظمة على ان الديمقراطية كانت شكلا سياسيا حظي بمسارات تاريخية مختلفة في أوروبا. ويرى أن الرأي الذي يقول بعدم النضج السياسي العربي أو بعدم الاستعداد الثقافي والاجتماعي للديمقراطية في البلدان العربية تعوزه الرؤية الواضحة السياسية والتاريخية والتوجه السياسي والتاريخي، ويضيف:

"ما من أحد يقول عن فرنسا إنها غير ذات قدرة على الديمقراطية بالفطرة عندما يرى أن الاستقرار المؤسس النسبي للجمهورية الخامسة قد سبقه اربع جمهوريات وكميون واحد وثلاث ثورات وعودة الى الملكية وامبراطوريتان وذلك على مدى قرنين، وهو أمد قصير نسبيا من الناحية التاريخية، بل نرى ان هذا لمسار يعزى الى صراع القوى الاجتماعية والسياسية. وليس ثمة من يرى بامتناع الديمقراطية على اليابان بفعل تاريخها الحديث وتراثها الامبراطوري والإقطاعي" (العظمة، ١٩٩٥).

ويرى بعض المفكرين العرب أن سبب تفشي الخطاب الديني ربما يكون "في انعدام مشروعية السلطات الديكتاتورية من الاساس – ومن ثم تداعي خطابها القومي – وبصورة خاصة في تجزؤ المجتمعات [العربية] بفعل عوامل غير دينية يجعل من المرجعية الدينية دعوة سامية الى توحيد الصف حول الدولة ولمصلحتها" (سلامة، ١٩٩٥).

ويعتبر **العروي** (١٩٨١) أن الدولة الحديثة في العالم العربي جاءت عبر التطور الطبيعي للدولة السلطانية المستبدة (القائمة على القمع والطاعة والتصرف الحر في بيت المال)، وعبر عملية اصلاح استعارت من الخارج (الأوروبي) وسائل مستحدثة للنقل والاتصال بهدف تطوير الانتاج. والواقع ان الاصلاح (المتمثل في القرن الماضي في "التنظيمات") اعتمد أملا في تقوية سلطة السلطان داخليا وخارجيا، لكنه مهد، موضوعيا، لتوسيع العلاقات الرأسمالية وتقوية نفوذ الاستعمار الغربي، ولذا قام به لاحقا الاستعمار الاوروبي لتوسيع اقتصاد السوق. ويعتبر الكاتب أن الفكر السياسي الاسلامي "متجذر في الطوبى التي كانت نتيجة لضرورة معايشة الدولة السلطانية رغم اهمالها لمقاصد الشريعة".

ويميل مفكرون عرب الى تفسير فشل الليبرالية في المنطقة انطلاقا من كون التجربة الديمقراطية في لحظاتها الاولى كانت حينئذ عملية تجريب تقوم بها الدولة (السلطة) على المجتمع بقصد السيطرة عليه، وليس وسيلة لسيطرة المجتمع على الدولة. ويقول **محمد عابد الجابري** أن دولة العسكر هي التي تلت التجربة السابقة، وهي دولة دمرت "المجتمع المدني" بحظر قيام مؤسسات خارجة عن الدولة. وهو يرى أن هذا النوع من الدول كان اشد "استبدادا" من النموذج السوفياتي لأن الأخير كان يستند الى حزب (الحزب الشيوعي) أفرز دولة وجيشا، في حين أن نموذج العالم العربي (وبلدان أخرى بدون شك) يتمثل في جيش ينشئ دولته وحزبه. ويعزي **الجابري** ضعف "المجتمع المدني" الى هشاشة المدينة الاسلامية في مواجهة تسلط المجتمع الريفي–البدوي ومؤسساته

وقيمه وسلوكه، متناسين ان لا معنى لمصطلح "المجتمع المدني" بدون الدولة الحديثة. ويرى **الجابري** أن لا بديل عن الديمقراطية لعلاج مشكلات المجتمعات العربية. لكن المشكلة تبقى في مفهوم "المجتمع المدني" الملتبس (والأيديولوجي في استعمالاته الدارجة) وافتقاره الى امكانات تحليلية في ظروف وشروط مجتمعات العالم العربي حيث تم "استيراد" (إن جاز التعبير) الدولة، وجرى بناء جهاز الدولة البيروقراطي قبل أن يتشكل (باستثناءات محدودة) "المجتمع المدني" بالمفاهيم والوظائف السياسية الرائجة.

ويرى البعض ان الدولة في العالم العربي "منسلخة" عن المجتمع، أو ان هوة تفصل بين جهاز دولة متزايد النفوذ وبين المجتمع، وهي عازلة له ومتسلطة عليه، و"تفرغه من مضمونه الاجتماعي وتسيطر على كل أوجه نشاطاته": فهي تسيطر على القطاع الحديث من الاقتصاد، وعلى الادارة، وتسيطر على القاعدة التاريخية والانتاجية التي يقوم عليها المجتمع. اي ان الدولة العربية، كما يقول **العروي**، تفتقر الى الجهاز المعقلن والأخلاقيات التي تتمحور حول الشرعية. وهي لا تمثل العام في مبدأ سلطتها وبنيانها الحقوقي، ولا تجسد العام في إملائها القوانين التي تنظم كافة المجالات الاجتماعية. ويرى البعض أن النموذج السائد للدولة في المنطقة هو ليس النموذج "الفرنسي" (الذي أملته الثورة الفرنسية التي نادت بالمساواة الطبيعية بين المواطنين وبإلغاء الامتيازات، وطرحت فكرة سيادة الشعب، وتوحيد القوانين والتشريعات)، بل ما يعرف بالنموذج "النمساوي" الذي تسعى الدولة فيه الى تحييد الطبقات والتجمعات القومية عن طريق تدعيم أدوات الحكم المركزي من جيش

وبيروقراطية (الايوبي، ١٩٩٢).

ويذهب رأي الى أن الدولة العربية الحديثة "شيدت على سلسلة من عمليات الاستبعاد والاقصاء التي تظافرت آثارها مؤدية الى تكاثر عدد الايتام السياسيين وايتام السياسة، لأن السياسية أصبحت منذئذ فصاعدا هي الدولة ولا شيء غير الدولة" (سلامة، ١٩٩٥). لكن القول بالانفصام والانسلاخ بين الدولة والمجتمع الذي يروج لهما في كتابات عربية كثيرة يعكس في غالبية الاحيان نظرة شعبوية ولاتاريخية وقراءة متعجلة للواقع بتناقضاته وتعقيداته وحركته. كما يخلط بين مفهوم "الدولة" (الذي يجمع بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني) ومفهوم "السلطة" (والذي يقصد بها عادة الحكومة أو الجهة التي تسيطر على الأجهزة التنفيذية)، وبين هذين ومفهوم "النظام السياسي" (الذي يقع في صلبه نظام الحكم واليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة العامة). لقد أثمرت فكرة الفصل والاغتراب المتبادل بين الدولة والمجتمع - كما يقول أحد المفكرين العرب - "فكرة شعبوية عن المجتمع"، وأخذت قطاعات واسعة من "الانتليجنسيا" العربية تميل الى "التسليم بالنتائج المرضية" المترتبة على الاطروحة المذكورة والى تبني آراء قاطعة عن "طبيعة" مجتمعهم كما تحددها مصطلحات الاسلاميين (عظمة، ١٩٩٥). وللخروج من حلقة التفكير في الدولة كشيء منفصل عن المجتمع أو فوقه يقترح البعض النظر الى الدولة باعتبارها "النتيجة البنوية" الناتجة عن الآليات الحديثة للتخصيص الوظيفي، والضبط المنظم، والرقابة الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات في المجتمع كالبيروقراطيات والجيوش والمؤسسات التعليمية (Mitchell, 1991).

ويعتقد **العروي** أن هناك تخارجا بين مفهوم الدولة ومفهوم الحرية في المجتمع العربي الاسلامي التقليدي؛ أي كلما اتسع مفهوم الدولة ضاق مجال الحرية. ويرى أن أدلة ورموز الحرية في ذلك المجتمع تقع خارج الدولة أو ضد الحكومة. ومن هذه الرموز: البداوة، والعلاقات القرابية (الحمولة والعشيرة)، التصوف.. ويعتبر ان مفهوم الحرية في الفكر الاسلامي ذو معنى نفساني ميتافيزيقي، في حين هي تأخذ مضمونا سياسيا اجتماعيا في الفكر الغربي.

ويشار الى ان الدولة "العربية" تشرع وتنظم وتقر وتوجه وتنتج وتستثمر معممة الفوارق بين طاقمها وبين سائر المجتمع. ويرى ان الفئة التي تضطلع بالسلطة تقوم بتمثيل المجتمع الذي تنتمي اليه "تمثيلا حرفيا" لأنها لا تخرج من فئويتها بل تتفاقم هذه الفئوية وتتغذى بالموارد التي يضعها الحكم بين يدي السلطة. أي تتحول مرافق السلطة الى ادوات تدعم مصالح الفئة المستولية على الحكم والتي ترفض تشكيل معارضة. ويقول ان الدولة (السلطة) هي التي تشكل نقابات "تمثل" العمال والفلاحين كما تشاء هي تمثيلهم، وينطبق هذا على المرأة والاتحادات المهنية. وهي تعين هيئات على هذه النقابات والاتحادات هم موظفون لديها بالفعل. كما تنشئ صحافة ذيلية في خدمتها، وتبث في المؤسسات الاهلية ازلامها. أي انها تصنع مجتمعا بديلا على صورتها (شرارة،١٩٨٠).

ويعتبر البعض أن أزمة الدولة اللبنانية هي في غياب استقلالها النسبي عن المصالح المباشرة والطبقية للقوى الاجتماعية اللبنانية، في حين يراها آخرون في اختفاء المبرر الداخلي لوجود الكيان اللبناني الذي قام عن طريق مشاركة بين طرف محلي مهيمن (المارونية) وقوة أجنبية

(فرنسا). وهذا المبرر هو سلطة مسيحية مارونية. لقد فشلت النخبة السياسية المارونية في الحفاظ على سيطرتها على النظام بسبب تراكم عجزها الديمغرافي والاقتصادي والثقافي، وتكرس هذا الفشل في اتفاقيات الطائف التي نزعت معظم امتيازات الموارنة، كما أدى شلل السلطة الى تشديد قبضة سوريا على لبنان.

وفي الاردن قادت انتفاضة جنوب الاردن في ربيع ١٩٨٩ التي تفجرت في الوسط الريفي والبدوي الشرق الاردني، أي في الوسط الذي استند اليه النظام الأردني تقليديا لتأمين قاعدة اجتماعية مستقرة، قادت، اضافة الى عوامل اخرى، الى شيء من الانفتاح الديمقراطي استهدف استعادة ولاء قاعدة السلطة، وتقوية النظام امام المخاطر الخارجية التي تحملها التحولات السياسية الاقليمية والدولية، وتحديدا بدء المفاوضات العربية-الاسرائيلية. وفي هذا السياق يجدر فهم إجراء الانتخابات التشريعية في الاردن رغم معارضة الدول الاقليمية لذلك.

وينظر بعض الكتاب الى السعودية كمجتمع سياسي من التشكيلات العشائرية والقبلية يقوم على "مجتمع" إنتاجي من "الاعجام وشبه الاعجام". وينظر الى التوحيد السعودي (الديني أولا، ثم عبر الدولة) كتوحيد فوقي اي عبر السيطرة على المرافق والمحافظات مع الحفاظ على عزلتها وتناثر عناصرها. إلا ان هذه الصيغة بدأت تظهر توترات دفعت الى تبني اشكال أولية ومظهرية من الاطر الاستشارية (مجلسا استشاريا)، والى مهاجمة تبني اشكال من الديمقراطية البرلمانية (كما حدث في انتخابات الكويت عام ١٩٩٢) مهما كانت حدودها باعتبارها خروجا عن التقاليد العربية والاسلامية.

الواقع ان أنماط الدولة العربية التي يشخصها غالبية من الكتاب العرب وغيرهم ليست أنماطا فريدة النوع، بل نجد مثيلاتها في مناطق عدة من العالم، بدءا من الدولة "الريعية"، الى النموذج "البونبارتي" (كما، حسب بعض التصنيفات، في مصر عبد الناصر). وهو نموذج يفترض فيه أن يجسد استقلالية الدولة عن المجتمع، يتيحها وجود توازن طبقي معين ولو لفترة زمنية قصيرة، الى الدولة ذات نظام الحزب الواحد، والى ما يطلق عليه البعض "شبه الدولة" نظرا لعدم استيفاء شروط السيادة الكاملة (Jackson, 1990). لكن هذا التمييز لا يفيد سوى بالتذكير في النشأة المختلفة لدول العالم الحديث، وهو ينطلق، كما أشرنا سابقا، من نظرة أوروبية متمركزة حول الذات، اذ يعتبر ما جرى في أوروبا هو النموذج الوحيد لبناء الدولة.

واذا كان صحيحا أن الدولة دخلت الى العالم العربي كسلطة "غريبة" عنوة عبر الاستعمار، فهذا ينطبق على السواد الأعظم من دول العالم الحديث، ولا يضيف كثيرا لمسعى فهم آلية عمل الدولة وعلاقة ذلك بالنظام السياسي ونظام الحكم والديمقراطية التمثيلية أو الديكتاتورية. وتجدر الاشارة هنا أنه يغيب عن معظم الكتابات العربية عن الدولة في هذا الجزء من العالم التحليل الاجتماعي-الاقتصادي (أي تحليل بنية التشكيلة الاجتماعية) وللبنى السياسية، كما لا تلق تأثيرات العوامل الاقليمية والدولية، اهتماما كافيا في تحليل انماط الدولة وبنيانها. وهو ما سنتطرق اليه بعد قليل.

وفي اطار مركزة سلطتها وبسطها جرى انهاء اشكال "الزبائنية غير الرسمية" والبنى التمثيلية والتمثلات السياسية المختلفة او السيطرة عليها

عبر وسائل مختلفة من التعبئة من خلال الحزب الحاكم (اي الجهاز الحزبي-العسكري) أو الزعيم "الكرزماتي" أو، وهو الاكثر شيوعا وثباتا، عبر السيطرة البيروقراطية. فقد دفع تشكل الدولة حول وظيفتي السيطرة من قبل السلطة السياسية وتعبئة الموارد من أجل التنمية الاقتصادية الى تكوين حزبي ضعيف أو محتوى من قبل السلطة. بتعبير آخر لم تتوفر للنظم السياسية في معظم الدول العربية الشرعية الشعبية، وهذا هو أحد اسباب التركيز الواسع على بناء أجهزة القمع فيها. وهذا أمر لا يشجع نمو ديمقراطية سياسية في المجتمع. ومن هنا نرى البحث الدائم عن اشكال "جامعة" لاحتواء الانقسامات الطبقية والإثنية والطائفية والجهوية وغيرها.

يعني ما سبق أن الشرطين الضروريين لقيام نظم ديمقراطية ليبرالية قد غابا خلال معظم الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية عن معظم الدول العربية، وهما: فصل آليات استملاك الفائض الاقتصادي عن السلطة السياسية وآليات اتخاذ القرار، وضعف شرعيتها الشعبية وقدرتها على الهيمنة (بمفهوم غرامشي). وحجبت المستويات العالية من الموارد المكرسة لفرض سلطة الدولة – التشغيل في اجهزة الدولة المدنية واجهزتها العسكرية والامنية – امكانات الدمقرطة اللاحقة. وهي موارد يتكون جسمها الاكبر من العائدات النفطية او الاستراتيجية.

هناك فرضية تقول ان الدول الصغيرة في المنطقة أكثر ملاءمة لتقبل الديمقراطية كونها تسمح بتنظيم "التوافق" بين الاطراف السياسية المختلفة وتقاسم السلطة بينها. فالديمقراطية البرلمانية المترافقة مع حرية التعبير والصحافة ظهرت في دول صغيرة كلبنان والكويت وموريتانيا. كما

خطت دول صغيرة خطوات محدودة نحوها كالأردن واليمن، في حين أظهرت الدول "الكبيرة" في المنطقة قصورا واضحا في هذا المجال مثل مصر، وسوريا والعراق والجزائر. ويعزى ذلك الى تطلع الدول الاخيرة الى دور إقليمي واستحداث لنفسها "مهام تاريخية" خارجية من قبيل "تحرير فلسطين"، و "تحقيق الوحدة العربية"، إضافة الى أدوار في العالم الثالث ودول عدم الانحياز. وينظر الى هذه المهام كمهام لها وظيفة أخرى غير التي تدعيها تلك الأنظمة، وهي محاولة اضفاء مشروعية على ذاتها لا تنبثق من شعوبها. وهذه المهام لا تستطيع الدول الصغيرة ادعاءها، ولذا تضطر الى البحث عن مشروعية في الداخل. وعندما تعجز هذه عن فرض هيمنتها السياسية في الداخل بلا منازع، تلجأ الى تقاسم السلطة. وهذا يعني الدخول في عالم الممارسة الديمقراطية وقواعدها وقيمها. ويستند هذا التحليل الى نظرة للديمقراطية باعتبارها نتيجة متعمدة لصراع قوى اجتماعية غير ثابتة، وليس كما يظن البعض تجسيدا لأفكار معينة يطرحها فلاسفة ومفكرون (سلامة، ١٩٩٥). ان صحة هذا النظرة لا تكتمل بدون المنهج الذي يرى ان هناك قوى لها مصلحة في الديمقراطية وهناك قوى لا مصلحة لها فيها، وأن الديمقراطية الليبرالية هي شكل من اشكال التعايش أو الحل الوسط بين تلك القوى.

ويميز بعض الباحثين بين الانظمة "المحافظة" و الانظمة "الراديكالية" في المنطقة من خلال نموذج التنمية الذي تقوده الدولة (Bromley, 1993). ففي النموذج الاول تسعى الدولة الى تعبئة الموارد وتأمين البنية التحتية للتنمية في الوقت الذي تقوم فيه بتحويل الفائض الناتج عن نشاطاتها

الاقتصادية الى القطاع الخاص. ومن الامثلة على ذلك؛ تركيا منذ العام ١٩٥٠، وايران في فترة ما بين ١٩٦٣-١٩٧٩، ومصر منذ العام ١٩٧٣. في النموذج الثاني تحتفظ الدولة بالفائض الناتج عن عملياتها الاقتصادية وتستولي على جزء مهم من فائض القطاع الخاص لتأمين سيطرة كاملة على الموارد والممتلكات (تركيا خلال الثلاثينيات، ومصر بعد العام ١٩٦١ وحتى ١٩٧٣، والعراق بعد العام ١٩٧٣). ووفق النظرية السابقة فان الدول "المحافظة" لها حظ أكبر - اذا ما تساوت امور أخرى- في تأمين ارضية لنمو ديمقراطية ليبرالية من الدول "الراديكالية" التي جنحت في الشرق الاوسط الى السعي للسيطرة على الفائض الاقتصادي لم يكن بهدف التخطيط للتنمية الاقتصادية بقدر ما كان لتأمين سيطرة الدولة. ونجد، في الواقع، في بعضها اشكالا محدودة أو تجريبية أو مؤقتة من الليبرالية (مصر، والاردن، وتونس، والمغرب، وتركيا...).

وتشير بعض الدراسات الى "أن الاختلاف بين أنظمة الحكم [في الشرق الاوسط] التي تتمتع بدرجة معينة من المنافسة الديمقراطية والمشاركة السياسية كما في مصر، وبين الانظمة التي تمارس سيطرة سياسية شديدة وحتى درجة عالية من القمع أيضا كما في العراق وسوريا، لا يدل بالضرورة على وجود مستويات مختلفة في أنشطة القطاع الخاص". ويتضح في هذا السياق الى أن القطاع الخاص في مصر في أواخر الثمانينيات لم يكن اكثر نشاطا من هذا القطاع في العراق. ويعزو مختصون هبوب رياح "التحرر الاقتصادي" على العالم العربي منذ منتصف الثمانينيات الى "تضاؤل طاقات أنظمة الحكم في الحفاظ على

استراتيجيات النمو التي كانت تقودها الدولة في السبعينيات وفي الحفاظ في بعض الحالات حتى على القطاع العام وعلى الادارة" (برثيس، ١٩٩٥). ويضيف هؤلاء بأن التعددية المحدودة التي اقرتها أنظمة متعددة في المنطقة إنما هي للدفاع عن النفس والمحافظة على وجود النظام وليس "للتحرك الفعلي نحو الديمقراطية". ويلاحظون أن التحرك نحو الديمقراطية الجاري في بعض البلدان العربية لا يقوم به القطاع الخاص أو برجوازية متنامية القوة، بل "يقوم به في المقام الأول المثقفون وأفراد الطبقات الوسطى من ذوي المرتبات وأصحاب الحرف الخاصة". بتعبير آخر لن تحقق "اللبرلة" الاقتصادية ونمو القطاع الخاص تحركا، اتوماتيكيا، نحو الديمقراطية، وهو أمر يلاحظ في بلدان عديدة في آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية. بل من المحتمل أن يترتب على التحرك نحو الديمقراطية حدوث تغييرات هيكلية في القطاع الخاص من شأنها أن تعزز من قوة الفئات الاجتماعية الأقل اعتمادا على الدولة، والتي يمكن أن تزيد من امكانات التنمية.

وفي الحالتين فان ضعف الطبقات التي دفعت تاريخيا نحو الدمقرطة (الطبقة العاملة تحديدا) أو أسهمت في توطيد الليبرالية (البرجوازية المدينية) أو صغر حجمها وضعف تكوينها يجعل الدولة قادرة على فرض اشكال غير ديمقراطية من السيطرة. ومن هنا نجد في عدد من الانظمة القائمة مزيجا من البنى "الزبائنية" والشعبوية والبيروقراطية-العسكرية.

ويرى البعض أن "الامر الذي يتميز به الشرق الاوسط هو اعتماد جزء كبير من الطبقات الوسطى اعتمادا مباشرا على الدولة او يستخدم من

قبلها". وهناك من وجد أن موظفي الحكومة والعساكر هما جناحان للكيان الطبقي ذاته، وان مثقفي الشرق الاوسط كانوا، من نـواحٍ عديدة، مثقفي الدولة. كما شكلت الانتليجنسيا، في كثير من الاحيان وحتى وقت قريب، اللسان الخطابي لرسالة الدولة. ويعتبر البعض أن برجوازية القطاع الخاص قد دخلت في حلف مع الدولة مما أعاق، وفق هذا الرأي، التقدم نحو الديمقراطية. ويقوم الحلف بين برجوازية القطاع الخاص والدولة على تخلي الاولى عن أي دور سياسي علني واتباع توجيهات الدولة الاقتصادية العامة مقابل اتاحة الفرص أمامها لجني ارباح كبيرة. كما تقوم الدولة بتطويع العمال من خلال المزج بين منافع الرعاية الاجتماعية والقمع السياسي (ووتربوري، ١٩٩٥). أي ان الوضع يسمح بتطور شبكة من المصالح بين زعماء النقابات العمالية وبرجوازية القطاع الخاص ولدى القادة والمدراء في الدولة، وهي شبكة يمكن ان يهددها الانفتاح الديمقراطي.

تتعرض معظم الدول العربية (كغيرها من دول العالم الثالث) لضغوطات واسعة من قبل مؤسسات الاقراض الدولية لاعتماد اجراءات وتدابير "التعديل الهيكلي"، و"الانفتاح"، والخصخصة، و"البرلة" الاقتصاد والتجارة بشكل عام. وهي ضغوطات تجد مسوغاتها في مشكلات القطاع العام والعجز في ميزان المدفوعات، وتفاقم مشكلات التضخم والبطالة وتراجع المستويات المعيشية. كما تجد قاعدتها المادية في تناقضات التنمية التي تقودها الدولة في العالم العربي، وبروز قوى طبقية جديدة، وفشل استراتيجية الاستبدال الاستيرادي، والاستنزاف الذي اصاب احتياطي العملات الصعبة في معظم بلدان المنطقة بسبب استيراد السلع

الرأسمالية. لقد زادت التبعية الغذائية خلال العقود الاخيرة، ولم تتقلص الفروقات بين الريف والمدينة، وتزايدت اشكال اللامساواة في المدن وفي المجتمع بشكل عام. لذا نجد هذه المجتمعات تعاني من اقتصاديات راكدة، ومشكلة أمن غذائي، ومستويات "تمدينية" عالية (البعض يقول أن ما يجري هو ترييف للمدن وليس تمدينا للريف)، وبطالة عالية علنية ومقنعة. هذا، اضافة الى غياب الشرعية الديمقراطية للنظم القائمة ضغط باتجاه بروز أزمات او تفجرات اجتماعية وسياسية. ولعل من أبرز تعبيرات هذه الازمات المجتمعية تصاعد نفوذ حركات الاسلام السياسي في معظم بلدان المنطقة. ويلاحظ البعض (Keddie,1988) أن الاسلام السياسي يظهر كحركة مؤثرة في البلدان التي اتسمت بالتالي:

١-محاولة فرض السلطة السياسية لأيديولوجية قومية، وليس إسلامية، في اطار الجهد الموجه نحو "الدمج" المجتمعي؛

٢-نمو اقتصادي سريع أحدث تفككات اجتماعية، وتمدينا سريعا صاحبه خلق جمهور واسع من فقراء المدن، واتساع اللامساواة في المجتمع، وتحديدا في المدن؛

٣-الانتفاع، بشكل مباشر او غير مباشر، من عائدات النفط (السمة "الريعية")؛

٤-المرور بتجربة كولونيالية تميزت بسيطرة أجنبية واسعة النطاق، وقيام دولة ذات توجهات علمانية.

وتعتبر المقولة هذه أن الاسلام السياسي هو شكل من اشكال التعبئة

الشعبوية تسعى بواسطته فئات من الطبقات الوسطى تعبئة فئات من الطبقة العاملة – تحديدا عمال المدن غير المنظمين – وذلك ضد التأثيرات الاجنبية ولمواجهة سلطة سياسية فاشلة. وينزع الاسلام السياسي – وفقا لذات المقولة – الى استخدام القيادات "الكرزماتية" ورموز مستمدة من الثقافة الشعبية. كما يركز على التجديد الاخلاقي والسياسي ولا يمس في العادة اقتصاد السوق بل يميل الى دعمه. ولأن الانظمة التي فشلت في التنمية وحل المشكلات الاجتماعية والسياسية والثقافية الناجمة عن التحول الى اقتصاد السوق والارتباط التبعي بمراكز النظام الرأسمالي العالمي اعتمدت ايديولوجيات قومية وعلمانية، فان "الشعبوية" في منطقتنا اخذت مظهرا دينيا. ويرى **سلامة** ان الدولة العربية سعت الى "ايجاد خواء سياسي حولها: من مجالس نابعة، ونقابات خاضعة، وجمعيات تنشأ بواسطة الدولة ومن اجل الدولة". ويضيف بأن الشعبوية شكلت تكملة مثالية لذلك الخواءالسياسي إذ أنها وفرت "ميزة اضافية هي الالغاء السلطوي لحاجة الناس الى تمثيلهم نيابيا بالإستعانة بخدعة سهلة هي الاتصال المباشر، عن طريق الاذاعة ثم التلفزيون، بين سلطة متجسدة الى اقصى حد في شخص رجل واحد والجماهير التي أحيلت اكثر فأكثر الى كيان غفل غير محدد الشكل" (سلامة ١٩٩٥).

الفصل السابع

نظرة سوسيولوجية حيال التحول الديمقراطي

إن اطروحة أن الديمقراطية الليبرالية المستندة على الرأسمالية هي نهاية التاريخ (Fukuyama, 1989) يغفل الأفاق الحقيقية التي تمثلها الديمقراطية بما هي خيارات لتوسيع مشاركة المواطنين في التقرير المباشر وغير المباشر على القضايا والأمور التي تهم حياتهم وتطور من نوعيتها وفرصها، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي حيث هناك مجال واسع للدمقرطة وتوسيع المساواة في الفرص والسيطرة الشعبية (R.A.Dahl,1985)، بل وأساسا على الصعد الاجتماعية والسياسية والثقافية. إن الانهيارات التي شهدتها الأنظمة الاشتراكية كما شهدها القرن العشرين لا تعني ان الرأسمالية لا تعاني من مشكلات حقيقية وجدية تضع قيودا على الديمقراطية وتمنع من توسيعها وتعميقها، كما لا تعني أن المشروع الاشتراكي انتهي بانهيار الاتحاد السوفيتي. فالخيار الاشتراكي يبقى خيارا تطرحه على جدول أعمال البشرية الرأسمالية نفسها بجريها غير العقلاني وراء الربح وتغليبها الحرية الفردية (وتحديدا على صعيد الملكية ومراكمة الرأسمال) على المساواة والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

لكن مهما طرحت النظريات حول الديمقراطية ومقوماتها أو شروطها فينبغي تجنب معالجة قضايا الديمقراطية باعتبارها مجموعة جامدة من المتغيرات المترافقة على طريقة بعض النظريات البنيوية-الوظائفية، والتي هي أقرب، كما وصفها البعض، بقائمة مشتريات إذا ما توفرت حضرت الديمقراطية وإلا غابت (Diamond & Lipset, 1989). وتشمل هذه القائمة: القيادة السياسية، الثقافة السياسية، الانقسامات الإثنية (أو غيابها)، الأحزاب السياسية، الخ. فسواء انحصر تعريف الديمقراطية بمجموعة الإجراءات والأعراف والقوانين التي تمكن المواطنين من اختيار حكامهم والتداول الدوري للسلطة عبر الانتخابات العامة والسرية والحرة، أم اتسع، كما ينبغي، ليشمل مشاركة المواطنين مشاركة فعلية في تقرير المسائل التي تتعلق بحياتهم ومستقبلهم، إضافة الى تمتعهم بكامل الحقوق (والمساواة) المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية والبيئية، وإضافة الى واجباتهم كمواطنين، فينبغي أن تشمل الدمقرطة ليس ما يعرف بالمجتمع السياسي فحسب، بل وكذلك ما يعرف بالمجتمع المدني. أي أنها ينبغي أن تشمل المجالين العام والخاص، بما في ذلك العلاقات الناشئة عن الملكية وبين الجنسين والعلاقات العائلية (Philips,1993).

أما النظريات السوسيولوجية البنيوية التاريخية والمقارنة فتعالج عملية التحول الديمقراطي عبر تفحص عوامل رئيسية ثلاثة هي: أولا، البنى التاريخية للقوى الطبقية، ثانيا، بنى سلطة الدولة، وثالثا، بنى القوى ما فوق القومية أو الوطنية (Rueschemeyer, 1992 & Moore, 1996). ويرى أصحاب هذا المنهج أن الديمقراطية دارت تاريخيا حول: تقليص التوزيع غير المتساوي للسلطة في المجتمع، ونقل السلطة الى الطبقات "الأدنى"

عبر توسيع حق التصويت والترشيح ليشمل كافة أعضاء المجتمع البالغين دون تمييز حسب الملكية أو مستوى التعليم أو الجنس أو غير ذلك، والمشاركة الأوسع في الأمور السياسية العامة.

وتستند النظرية الأخيرة على ان العوامل أو البنى التاريخية التي تحدد التحول الديمقراطي أو غيابه ووتائره، هي البنى الطبقية وبنية الدولة، وبنى القوى ما فوق القومية أو الوطنية (Potter,1992). وترتبط العوامل الثلاثة ،في الواقع، بعملية التحول الرأسمالي ومراحله وسماته واتساعه لما لهذا من انعكاسات وتأثيرات على بنية كل من الطبقات الاجتماعية والدولة والقوى الاقليمية والدولية.

أ- **البنية الطبقية**: ترى هذه النظرية أن ميزان القوى الطبقي في أي مجتمع هو الذي يحدد ما إذا كان هذا المجتمع يسير نحو الديمقراطية أم لا. فالصراع الطبقي هو الذي وضع الديمقراطية على جدول الأعمال التاريخي، وهو الذي يحدد آفاقها أكثر من أي صراع آخر. فالديمقراطية تقدمت أو تعطلت او تراجعت عبر آليات العلاقات الطبقية، ومتابعة كل طبقة من طبقات المجتمع لمصالحها المستقلة. ولذا كان الصراع حول الديمقراطية، في الجانب الأهم منه، صراعا حول التوزيع غير المتساوي للسلطة؛ حيث سعت القوى الأضعف (الطبقات المحرومة أو المستغلة أو المهيمن عليها) الى إعادة توزيع السلطة بشكل يعطيها حقها في تقرير الأمور التي تمس حياتها ومصالحها. فالطبقات المقموعة هي التي تطالب عادة بالديمقراطية، والطبقات المهيمنة التي تقاوم توسيع الديمقراطية. هناك أشكال اخرى من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية (حسب الجنس واللون والإثنية أو الدين)، لكن اللامساواة الطبقية كانت تاريخيا الأهم

فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي في المجتمع.

ويقول بعض علماء الاجتماع أن التحليل التاريخي المقارن بيّن تمايزا في سلوك الطبقات الاجتماعية تجاه الديمقراطية، يمكن تلخيصه كالتالي:

١- **كبار ملاك الاراضي**: شكلت هذه الطبقة تاريخيا الطبقة الأكثر عداء للديمقراطية في المجتمع. ولعل أبرز أسباب ذلك يعود لمصلحتها في ضمان وفرة عمل غير ماهر وبأدنى الأجور. فالديمقراطية (وما يترتب عليها من حرية العمل النقابي، وقيام أحزاب سياسية تدافع عن مصالح طبقية معينة) تعني تحسين مواقع العمال الزراعيين، اي تحسين شروط وظروف عملهم بما في ذلك أجورهم. ولذا يجنح ملاك الاراضي الكبار الى رؤية الديمقراطية باعتبارها تتعارض مع مصالحهم في جني أعلى الأرباح من الأرض. ومن هنا تميل هذه الطبقة الى التحالف مع السلطة الديكتاتورية والمعادية للديمقراطية.

٢- **الفلاحون والعمال الزراعيون**: لهذه الشرائح الطبقية مصلحة موضوعية في التحول الديمقراطي في المجتمع، لكنها قلما تتحرك بمفردها مطالبة بالديمقراطية أو تأييدا لها. لكن هذا لا يعني أنها كانت دائما مراقبة سلبية لما يجري، ومن هنا الانتفاضات الفلاحية التي شهدتها عدة أمكنة في التاريخ، بما فيها التاريخ الحديث. كما تمكن عمال زراعيون في المزارع الكبيرة في عدد من بلدان العالم من تنظيم أنفسهم كقوة نقابية تدعم الإجراءات الديمقراطية. لكن، وبشكل عام، ينقص الفلاحون التنظيم، ويتسم دورهم بالضعف كقوة ديمقراطية.

٣- **الطبقة العاملة المدينية**: من أهم القوى، تاريخيا، في دفع وتوسيع

حق الإنتخاب والترشيح، وتثبيت الحقوق النقابية وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. ولأن التطور الرأسمالي يقوي، في العادة، الطبقة العاملة ويضعف كبار ملاك الأراضي، ويقوي، في بلدان المركز، البرجوازية ذات رأس المال الإنتاجي، ارتبطت الديمقراطية الحديثة (الديمقراطية الليبرالية) بشكل وثيق بالرأسمالية أو، وهو الأدق، ارتبط نمو الديمقراطية بتناقضات الرأسمالية.

٤- **البرجوازية**: يتسم دور البرجوازية العام تجاه عملية التحول الديمقراطي بالوضوح الأقل من دور الطبقة العاملة الداعم بقوة وثبات لتلك العملية. فالبرجوازية لم تكن، في التاريخ المعاصر، معارضة للديمقراطية بحدة وشراسة كبار ملاك الأراضي، لكن من غير المعروف عنها -باستثناءات تاريخية محدودة خصت مراحل معينة من الانتقال من الإقطاع الى الرأسمالية والصراع ضد الأرستقراطية- الضغط من أجل الديمقراطية التمثيلية الواسعة. ونجد في التاريخ المعاصر نماذج عديدة أيدت فيها البرجوازية أو شرائح نافذة منها ضرب الديمقراطية، بما في ذلك في أوروبا الغربية ليس في القرن التاسع عشر فحسب، بل وفي القرن العشرين. لكن يمكن القول أن دور البرجوازية في عملية التحول الديمقراطي تنوع كثيرا اعتمادا على الظرف التاريخي للمجتمع المعني، وطبيعة التحالفات الملموسة مع الطبقات الأخرى، ومكانة وقوة السلطة السياسية المتمثلة في الدولة، ودور وتأثير القوى ما فوق القومية (الإقليمية والدولية).

٥- **الطبقة الوسطى** (البرجوازية الصغيرة المهنية والتكنوقراط): يبقى موقف الفئات الرئيسية من هذه الطبقة غامضا، واعتمد بشكل رئيسي

على موقع هذه في التركيب الاجتماعي للبلد المعني. فعندما تكون الطبقة العاملة المدينية ضعيفة نسبيا فإن الطبقة الوسطى تضغط من أجل الديمقراطية لتحسين أوضاعها، وعندما تكون الطبقة العاملة قوية، يكون اندفاعها أحيانا قويا وأحيانا أخرى ضعيفا وفق موقف الطبقات الأخرى وعلاقة هذه الفئة (التكنوقراط والفئات البيروقراطية) بجهاز الدولة.

بتعبير آخر لا يمكن دراسة موقف طبقة محددة في مجتمع معين من عملية التحول الديمقراطي بمعزل عن مواقف ودور الطبقات الأخرى. كما أن مواقف الطبقات المختلفة (ربما باستثناء موقف الطبقة العاملة المدينية) تتباين وفق المرحلة التاريخية ومدى توسع وتغلغل العلاقات الرأسمالية ومدى توطد بنية الدولة وسماتها الرئيسية.

ب- **بنية سلطة الدولة:** يصعب توطيد الديمقراطية بمفهومها الحديث القائم على المواطنة بدون وجود سلطات دولة (تشريعية وتنفيذية وقضائية). أي بدون حسم احتكار "حق" استخدام العنف في المجتمع، وتأسيس إطار لاتخاذ القرارات الخاصة بالحياة العامة. بتعبير آخر لم يكن ممكنا إجراء تحولات ديمقراطية في المجتمع قبل أن تكون قد توطدت سلطة الدولة الوطنية (القومية). ويعتبر البعض أن توفر حيز من "استقلالية" الدولة عن الطبقات الاجتماعية، والطبقات المهيمنة تحديدا، هو شرط ضروري لتقبل المطالبة بالديمقراطية من الطبقات "الأدنى" حتى تكون الدولة قادرة على الاستجابة لتلك الطلبات. وتقول بعض النظريات أن الديمقراطية أكثر حظا في الترسخ إذا ما كانت سلطة الدولة "معتدلة" القوة، بمعنى أنها ليست شديدة الضعف وليس بالغة القوة. لكن هذه النظرية تلحظ أن الدولة القوية ذات الاستقلالية الملموسة عن

الطبقات والقوى الاجتماعية وفرت جوا اقل ملاءمة للتحول الديمقراطي، ويبرز هذا عندما يكون جهاز القمع في الدولة (الجيش والشرطة والمخابرات) قويا مقارنة بالقوى الاخرى في المجتمع.

لقد قاد النمو الرأسمالي في أوروبا الى نمو "مجتمع مدني" كثيف مما وفر وزنا مقابلا لسلطة الدولة، وشجع الطبقات المهيمن عليها على تنظيم نفسها في روابط ومنظمات وجمعيات مختلفة. ولعل الأحزاب السياسية (التي تتنافس للسيطرة على السلطة) هي أهم هذه الروابط. وتقوم الأحزاب ذات الثقل الجماهيري والانتخابي بمهمة مزدوجة هي تعبئة ونقل الضغط من الطبقات "الأدنى" الى المجتمع السياسي. ويرى البعض أن الطبقات المهيمنة تكون أكثر استعدادا لتقبل وتوسيع الديمقراطية عندما تضم تشكيلة الأحزاب حزبا قويا لليمين. وعندما يغيب مثل هذا التشكيل أو يصبح غير قادر على حماية مصالح الطبقة المسيطرة، تكون الأخيرة أكثر استعدادا لتشجيع تدخل الجيش لإنهاء الحكم الديمقراطي.

ويعطي **غرامشي** أهمية كبيرة لدور الأحزاب في تكوين قادة سياسيين باعتبار ان الأحزاب هي التي توفر الأطر للنشاطات والممارسة السياسية والنظرية والأيديولوجية لاكتساب الخبرة الضرورية لأخذ المواقع المسؤولة في الحياة العامة. فبدون أحزاب تفتقد الدولة الى الكوادر المجربة والمختبرة، ويسود فقر وخمول في الحياة البرلمانية. ويقود هذا وذاك الى تدني مستويات الثقافة السياسية، الأمر الذي يجعل الأحزاب التي تتشكل في ظروف كهذه سريعة العطب وسهلة الإفساد خاصة إذا ترافق ضعف الثقافة السياسية مع غياب لدور الثقافة بمعناها الواسع.

ج- **القوى ما فوق القومية**: لقد تم تشكيل الدولة والطبقات في مجتمعات العالم الثالث عبر بنى ما فوق قومية. ويعتمد أهمية هذا الإطار بالنسبة الى بلد محدد على عدد من العوامل، منها:حجم البلد؛ وموقعه الجغرافي؛ وموارده الطبيعية والحاجة اليها في السوق العالمي. لكن العوامل الحاسمة ترتبط بتوقيت تجربة البلد الكولونيالية، وموقع البلد في شبكة الاقتصاد العالمي. ويحدد الاعتباران الأخيران درجة تأثير القوى ما فوق القومية (الدولية تحديدا) على آفاق التحول الديمقراطي. فعلى سبيل المثال تؤخر التبعية الاقتصادية عادة التصنيع، وتبقي الطبقة العاملة المدينية صغيرة، وتضعف بالتالي القوى الداعمة للديمقراطية. كما يستدعي "النمو المتأخر" التدخل الواسع من الدولة في الاقتصاد والامور الأخرى، ولهذا انعكاسات مقيدة للتحول الديمقراطي في الدولة المعنية. كما أن التبعية الجيو-سياسية غير مساعدة، عادة، للديمقراطية لأنها تقود الى تقوية جهاز الدولة عبر الدعم العسكري والاقتصادي، مقارنة مع ميزان القوى الطبقي والاجتماعي المحلي.

ويتوقع بعض علماء السياسة أن يحسن تقليص التوتر الدولي من فرص التحول الديمقراطي. هذا بالرغم من أن علاقة الصراع والتوتر العسكري بالتحول الديمقراطي علاقة معقدة وهي ليست أحادية الاتجاه على كل الاحوال. فقد أدت الهزائم العسكرية (كما هو الحال في اليابان وألمانيا) الى فرض الديمقراطية السياسية. كما قادت، تاريخيا، التعبئة العامة ضد مخاطر خارجية الى توسيع الممارسة الديمقراطية. وفي المقابل تقوي الحرب وأجواء التوتر بين الدول المؤسسة العسكرية الامر الذي يكبت، في ظل غياب قوى موازية أخرى، آفاق الديمقراطية. بل يرى البعض أن

أنظمة الحرب والقيم العسكرية تضعف الثقافة الديمقراطية وتخلق آليات للقرارات السرية في الغالب، وتولد مصالح عسكرية وتضعف روح المحاسبة العامة والمشاركة الديمقراطية. وربما كان هذا هو أحد اسباب تقوية الهزائم العسكرية لأنظمة تسلطية في المنطقة بدلا من الاطاحة بها أو اضعافها بعكس ما حدث في اوروبا وبعض دول أمريكا اللاتينية.

يرى البعض أن العولمة الجارية على صعيد الإعلام والمعلومات وما يسمى بالتدفقات الأيديولوجية ما فوق القومية، يمكن أن تكون من العوامل الضاغطة من أجل الدمقرطة. لكن هذا لا ينبغي أن يطرح خارج سياقاته السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية المحددة. فالولايات المتحدة على سبيل المثال، رغم تغنيها بالديمقراطية دعمت أعتى الدكتاتوريات والأنظمة التسلطية في العالم الثالث، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وهي وإن أخذت، ومعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان يمثلان مصالح رأس مال الشركات المتعددة الجنسيات، تمارس ضغوطا في التسعينيات، أي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، على بعض الدول هنا وهناك، من أجل تبني بعض اشكال الدمقرطة السياسية، فإنها تفعل ذلك من أجل مصالحها أولا وقبل أي اعتبار آخر: كونه يساعد على سبيل المثال في إضفاء الاستقرار السياسي الضروري لتشجيع الاستثمارات الرأسمالية بما في ذلك من قبل الرأسمال الأمريكي. كما أن الضغط من أجل الدمقرطة السياسية كثيرا ما ترافق مع الضغط من أجل تقليص الدمقرطة الاجتماعية، وهذا هو مضمون ما يدعو له البنك الدولي تحت شعار "التعديل الهيكلي": الذي يشتمل على تفكيك القطاع العام، والخصخصة (اي تحويل مكونات القطاع العام الى القطاع الخاص)،

و"البرلة" (اي إزالة القيود من أمام) التجارة، والانتفاح التام على الرأسمال الأجنبي، وتوفير شروط ملائمة للاستثمارات الرأسمالية، ورفع الدعم الحكومي للسلع الضرورية...الخ.

إن السياقات الثلاثة المذكورة (البنية الطبقية، وبنية سلطة الدولة، والبنى فوق القومية) تبقى سياقات عامة وموجهات منهجية، ينبغي التدقيق في تأثيراتها وتفاعلاتها في كل مجتمع على حدة، وهي عوامل أو سياقات تأخذ، بما في ذلك بالنسبة لنفس المجتمع، أهميات متفاوتة في فترات زمنية مختلفة.

خلاصـــة

هناك علاقة وثيقة بين نشوء الدولة الحديثة والرأسمالية، وبين كل منهما والديمقراطية وأشكال حضورها أو غيابها. فعلى صعيد الرأسمالية والديمقراطية تشير بعض النظريات الى أن التحول الرأسمالي (وما يتولد عن ذلك من تناقضات داخلية) هو شرط ضروري للديمقراطية، لكنه ليس شرطا كافيا. إلا أن هذه المقولة تبقى بحاجة الى برهنة، وربما تدقيقات عديدة. فالتحول الرأسمالي يغير البنية الطبقية، كما يدخل تعديلات على بنية السلطة (وبالتالي الدولة)، ويربط الدولة اقتصاديا وسياسيا ببنى ما فوق وطنية أو قومية، وقد تولد هذه اصطفافات ملائمة لعملية التحول الديمقراطي، أو قد لا يحدث ذلك. بل قد تدفع التناقضات الداخلية للرأسمالية الى تنامي انماط جديدة من التشكلية الاقتصادية-الاجتماعية كما حدث فعلا في عدد من الدول خلال هذا القرن (روسيا، والصين، وكوريا الشمالية، وكوبا..الخ). ويبدو أن ما يهم عملية الدمقرطة، وتحديدا للتحرك نحو اشكال من الديمقراطية الفعلية وليس المظهرية فقط، هو الاصطفافات التي تتولد عن (وتسرع في) التحول الرأسمالي، وعما سيترتب عليها؛ هل سيترتب مركزة للهيمنة السياسية والاقتصادية أم فصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية (الناتجة عن ملكية وسائل الإنتاج) أم تفتيت لتمركزات السيطرة السياسية

والاقتصادية (الى اشكال ذات سمات ديمقراطية) وبالتالي توسيع مشاركة الرجال والنساء في الطبقات والفئات الاجتماعية غير المالكة والمستثناة، ونمو علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية أكثر مساواة وعدالة. ويبقى السؤال الذي يطرح في أنظمة ديمقراطية ليبرالية وتسلطية واشتراكية، وهو: كيف نلائم بين الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية (امام التدويل المتزايد للعمليات الاقتصادية)، والديمقراطية الاجتماعية؟

مراجـــع

- ابو عمرو، زياد، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله، مواطـــن، المؤسســـة الفلسـطينية لدرلســـة الديمقراطية ١٩٩٥.
- الأيوبي، نزيه نصيف، **العرب ومشكلة الدولة**، لندن، دار الساقي،١٩٩٢.
- بـــديري، موسـى وآخـرون، **الديمقراطيـة الفلسطينية**: "أوراق نقديـة"، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ١٩٩٥.
- برثيس، فولكر، "القطاع الخـاص والتحـرر الأقتصـادي وامكانـات التحـرك نحـو الديمقراطيـة، حالـة سـوريا وبعـض الاقطـار العربيـة الاخـرى، فـي: **ديمقراطية بدون ديمقراطيين**، بيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ١٩٩٥.
- بسيوني، حسـن السيد، **الدولـة ونظـام الحكـم فـي الاسـلام**، القـاهرة، عـالم الكتب، ١٩٨٥.
- الجابري، محمد عابد، **العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التـاريخ الاسلامي**، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، ١٩٨٢.
- سلامة، غسان، "الديمقراطية كأداة للسلام المدنـي"، فـي: **ديمقراطيـة بـدون ديمقراطيين**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
- سلامة، غسان، "مقدمة، ايـن هـم الديمقراطيـون ؟"، فـي: **ديمقراطيـة بـدون ديمقراطيين**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
- سلامة، غسان، **المجتمـع والدولـة فـي المشـرق العربـي**، بـيروت، مركـز

دراســات الوحــدة العربية، ١٩٨٧.

- شرارة، وضاح، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربين**، بـيروت، دار الحداثـة، ١٩٨٠، أنظـر كذلـك: شـرارة، وضـاح، **الاهـل والغنيمة: مقومات السياسة فـي المملكـة العربيـة السعودية**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١. وأيضا، شـرارة، وضـاح، **السلم الاهلي البارد: لبنـان- المجتمع والدولة ١٩٦٤-١٩٦٧**، بيروت، معهد الانماء العربي، ١٩٨٠.
- العروي، عبدالله، **مفهوم الدولة**، الدار البيضاء، المركـز الثقـافي العربـي، ١٩٨١.
- العظمة، عزيز، **العلمانيـة من منظور مختلـف**، بيروت، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، ١٩٩٢، وانظـر كذلـك: العظمـة عزيـز، "الشـعبوية ضـد الديمقراطيـة؛ خطـاب الديمقراطيـة المعـاصر فـي الوطـن العربـي" فـي: **ديمقراطية بدون ديمقراطيين**، بـيروت، مركـز دراسات الوحـدة العربيـة، ١٩٩٥.
- مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، **أزمـة الديمقراطيـة فـي الوطـن العربـي**، بيروت، ١٩٨٤.
- النقيب، خلـدون حسـن، **المجتمـع والدولـة فـي الخليـج والجزيـرة العربيـة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
- ووتربوري، جـون، "امكانيـة التحـرك نحـو الليبراليـة السياسـية فـي الشـرق الاوسط"، في: **ديمقراطية بدون ديمقراطيين**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥

Bibliography

- Abrams, P. "Notes on the Difficulty of Studying the State", *The Journal of Historical Sociology*, Vol 1. no.1, March 1988.
- Alavi, Hamza. "The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh" in Harry Goulbourne (ed.), *Politics and the Third World*, London, Macmillan, 1979.
- Althusser, L. *For Marx*. London, Allen Lane, 1966.
- Amin, Samir. *The Arab Economy Today*. London, Zed Press, 1982.
- Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State*. London, New Left Books, 1974.
- Ayubi, N Nazih. *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in The Middle East*. London, I.B.Tauris, 1995.
- Beetham, D. "Liberal Democracy and the Limits of Democratization", in David Held (ed.), *Prospects for Democracy*, Cambridge, Polity Press, 1993.
- Blackburn, R (ed.), *After the Fall: The Failure of Communism and the Future of Socialism*. London, Verso, 1991.
- Bobbio, Norberto, *Democracy and Dictatorship, The Nature and Limits of State Power*. Cambridge, Polity Press, 1989.
- Breitenbach, H., T. Burden and D. Coates, *Features of a Viable Socialism*. London, Harvester Wheatsheaf, 1990.
- Bromley, Simon. "The Prospects for Democracy in the Middle East", in David Held (ed.), *Prospects for Democracy*, Cambridge, Polity Press, 1993.

- Chomsky, Noam. "Profits Of Doom", *New Statesman & Society*, 3 June 1994.
- Dahl, R. *A. Preface to Economic Democracy.* Cambridge, Polity Press , 1985.
- Diamond, L., J. Linz, and S. Lipset, *Democracy in Developing Countries: Asia.* London, Adamantine Press, 1989.
- Dumont, Louis. *Essays on Individualism: Modern Ideology in Anthropological Perspective.* Chicago, Chicago University Press, 1986.
- Engels, F. (1884), *The Origins of the Family, Private Property and the State.* London, Penguin,1985.
- Feuer, L (ed.), *Marx and Engels: Basic Writings on Politics and Philosophy.* New York, Doubleday, 1959.
- Fukuyama, F. "The End of History", *The National Interest*, 16 (1989).
- Gerschenkron, A. *Economic Backwardness in Historical Perspec-tive.* Cambridge Mass., Harvard University Press, 1962.
- Gerth, H. M and C. Wright Mills, (eds.), *From Max Weber.* London, Routledge and Kegan Paul, 1970.
- Gough, K. *Political Economy in Vietnam.* Berkeley, Folklore Institute, 1990.
- Goulbourne, Harry (ed.), *Politics and State in the Third World.* London, Macmillan, 1979.
- Gramsci, A. *The Modern Prince and Other Writings.* New York, International Publishers, 1987.

  Selections From Prison Notebooks. London, New Left

Books, 1971.

- Hall, John A. "Consolidation of Democracy", in David Held (ed.), *Prospects for Democracy*. Cambridge, Polity Press, 1993.
- Jackson, R. H. *Quasi-States; Sovereignty, International Relations and the Third World*. Cambridge, Cambridge University Press, 1993.
- Jary, David & Julia Jury, *Collins Dictionary of Sociology*. London, Collins, 1991.
- Kazancigil, Ali (ed.), *The State in Global Perspective*. London, Gower/UNESCO, 1986.
- Marx and Engels. *The German Ideology*. London, Lawrence and Wishart,1965.
- Miliband, R. *The State in Capitalist Society*. London, Weidenfeld and Nicolson, 1969.
- Mitchell, T. "The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics", *American Political Science Review*, Vol. 10, no. 1, March, 1991.
- Moore, B. *Social Origins of Dictatorship and Democracy*. London, Allen Lane, 1967.
- Outhwaite, William and Tom Bottomore, *The Blackwell Dictionary of Twentieth-Century Social Thought*. Oxford, B. Blackwell Publishers, 1990.
- Philips, Anne. "Must Feminists Give Up on Liberal Democracy", in David Held (ed.), *Prospects for Democracy*. Cambridge, Polity Press, 1993.

- Potter, David. "Democratization in Asia", in David Held (ed.), *Prospects for Democracy*. Cambridge, Polity Press, 1993.
- Poulantzas, N. *Fascism and Dictatorship*. London, New Left Books, 1974.

  Political Power and Social Classes, London, New Left Books, 1973.
- Radcliffe-Brown, A. R. *African Political Systems*. Oxford, Oxford University Press, 1940.
- Rueschemeyer, E., D. Stephens and J. Stephens, *Capitalist Development and Democracy*. Cambridge, Polity Press, 1992.
- Weber, Max. *Economy And Society: Essays in Interpretive Sociology*. New York, Bedminister, 1968.

منشـــورات مواطـن

- **سلسـلة دراســات وأبحـــاث:**

١-حول الخيـار الديمقراطي: دراســات نقـدية

بقلم: برهان غليـون عزمي بشـارة

جورج جقمـــان ســعيد زيداني

٢-المجتمــع المدني: عزمي بشـــارة (قيد الاعداد)

- **سلســلة مداخلات وأوراق نقـدية:**

١- **الصحـافة الفلسـطينية بين الحـاضر والمستقبـل**

بقلم: ربى الحصـري علي الخليلي بســام الصالحي

٢- **المؤسـسات الوطنية، الانتخابات، والســلطة**

بقلم: عزت عبـد الهادي أســامة حلبي ســليم تماري

٣- **الديمقراطيـة الفلسـطينية: أوراق نقـــدية**

بقلم: موسى البديري جميـل هلال

جورج جقمان عزمي بشـــارة

٤- **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين.**

تأليف: زياد أبو عمرو مناقشـــة: علي الجرباوي و عزمي بشـارة

٥- **أزمــة الحـزب الســياســي الفلســطيني**

وقائـع مؤتمـــر عقدتـه مؤسســة مواطــن بتاريـخ ٩٥/١١/١٤

منشـــورات مواطـن

- **سلســـلة ركـائز الديمقراطية:**

١- حـليم بركـات، **الديمقـراطية والعـدالة الاجتماعية**

٢- فاتح عـزام، **حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطيـة**

٣- أســامة حـلبي، **ســيادة القــانون**

٤- جميل هلال، **دور الدولة في النظام الديمقــراطــي**

٥- ربـا الحصـري، **الصحافـة في النظـام الديمقراطي** (قيد الاعداد)

٦- وحيد عبد المجيد، **دور المعارضة في النظام الديمقراطي** (قيد الأعـداد)

٧- منـار الشــوربجي، **الديمقراطيـة وحقــوق المـرأة**

٨- محمد السـيد سـعيد، **المحاسـبة والمسـاءلة في النظـام الديمقراطي** (قيد الاعداد)

٩- نبيل عبد الفتاح، **التعدديـة السـياسـية والفكريـة** (قيد الاعـداد)

- **سلســـلة مبادئ الديمقــراطية:**

كراسات موجزة تعرف بشكل مبسـط بعنـاصر أسـاســية من النظـــام الديمقــراطي:

١- **ما هي المــواطنة؟**

٢- **فصـل السـلطات.**

٣- **ســيادة القــانون.**

٤- **مبــدأ الانتخـابات وتطبيقــاته.**

٥- **حريــة التعــبير.**

٦- **الســلطـة التشــريعية.** (قيد الأعـداد)

٧- **المحاســبـة والمســاءلة.** (قيد الأعـداد)

جميـل هلال

- باحث ومحاضر جامعي متخصص في علم الاجتماع السياسي.
- عمل كمحاضر في جامعة درهام وجامعة لندن، وكباحث زائر في جامعة أكسفورد في بريطانيا، وعمل أيضاً كرئيس تحرير مجلة **الفكر الديمقراطي**.
- له عدد من المؤلفات والدراسات والكتب، وصدر له مؤخراً كتاب بعنوان: استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت.
- يعمل حاليا كباحث في مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، على مشروع يتعلق بالمؤثرات الداخلية والخارجية على التطور الديمقراطي في المجتمع السياسي الفلسطيني الجديد.